

روض المطرنايات

في

نظم مهمات الزاد

نظم

الشيخ العلامة سليمان بن عطية

قام بتحقيقه ونشره

عبد الرحمن بن سليمان الرويشد



حقوق الطبع محفوظة

١٤٢٤

بِسْمِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الاله العالى
المجد الفرد اللطيف البارى
الواجد المغنى الغنى النافع
فقه من شاء من العباد
أرسل خير العالمين أحمدا
اذ قام بالنصح لكل الامة
مجاهدا في ربه عز وجل
صلى عليه ربنا وسلما
وبعد ذي أرجوزة مفيدة
ألف وتسع من مئات وافيه
فقيهه في مذهب المجل
بحر العلوم أحمد بن حنبل
خدمت فيها الطالبين جهدى
جمعت فيها جل متن الزاد
من أمهات للمسائل التي
وربما يجد فيها الناظر
ونسئل الاله جل وعلا

الواحد الفتاح ذي الجلال
الخالق المصور الغفار
سبحان ربي ذي العطاء الواسع
في دينه وهو الحكيم الهادى
للخلق رحمة فادى وهادى
يدعو الى الرشده فجل الغمة
ولم يمت حتى به الدين كمل
والال والصحب الهداة العلام
فى فنها وجيزة فريده
حافظها حاز العلوم الزاكية
وقدوة الاعلام ذى الفضل الجلى
الصابر المحتسب المفضل
ليسهل الحفظ على ذى الرشده
مقتصرا منه على المراد
فروعها بكثرته تجلت
من غيره وهو قليل نادر
علما به ينفعنا وعملا

كتاب الطهارة

اعلم بان الماء شرعا ينقسم
قسم طهور ذا هو الباقي على
كذا يزيل خبثا لما طورا
كمثل ماء مطلق تغيرا
كالدهن أو كقطع الكافور
ومنه ما استعماله محرم
لكن يزيل الخبث الطاري وذا
وثاني أقسام المياه طاهر
في غير رفع حدث ايضا وفي
وهو الذي تغير الكثير
من لونه أو ريحه أو طعمه
لكنه ان زال ذا التغير
ومنه ما استعمل في رفع حدث
أو في اليسير انعمت كل يد
متبه من نوم ليل ناقض
لهما ثلاثا ناويا بتسميته
والثالث النجس وهو قورا

الى ثلاثة بيانها رسم
خلقه يرفع احداث الملا
ومنه مكروه بدامن يرى
بطاهر غير ممزوج يرى
ونحوه اكرهه على المشهور
لا يرفع الاحداث يا من يفهم
ما ليس بالمباح يا من احتذا
قد جوز استعماله الا طاهر
غير زوال خبث فلا يفي
من واحد مما له اشير
بطاهر فافهم جلي حكمه
منه بنفسه فذا مطهر
وهو يسير في مقال من بحث
لمسلم مكلف موحد
لظهره من قبل غسل فائض
وذا عليه واجب في التادية
ما بنجاسة طرت تغيرا

في غير ما محل تطهير يرى
وهو يسير عند ذى الاتقان
قدرهما قد جاء نصف ألف
لكنهما اليسير ما دونهما
ولا تحر في طهور مشتببه
وان يكن بطاهر ذاك اشتببه
من الطهور غرفة بلا امتري
من شك في نجاسته في الماء
فقل له فليتبع اليقينا

باب الانية

كل اناء طاهر يباح
سوى اناء فضة أو ذهب
يا صاح غير ضربة يسيرة
وانما اتخذها لحاجة
وعندنا أواني الكفار
طاهرة قطعا اذا لم تعلم
وميتة فجلدها لا يطهر
اجزائها كدرها فيما اشتهر
ونحوه ان كان من ميتات

ولو شينا ما به جناح
أو بهما مضيب فاجتنب
من فضة لم تتخذ لزيينة
فقل برفق وارفض اللجاجة
كذا شياهم بلا انكار
نجاسة بها أخى فاعلم
بالدبع والقول بهذا اشهر
نجسة قل كلها غير الشعر
في حالة الحياة طاهرات

باب الاستنجاء

عند دخولك الخلاء يا فتى
وقدم اليسرى لدى دخولك
فان هذا سنة كذلك
واكره دخولك الخلا بما به
كذلك الكلام في الخلاء
ورفع ثوب متخلى علما
والبول في شق ونحوه كذا
بيده اليمنى لنص اشتهر
وقبلة فيحرم استقبالها
ايضا ولبت المرء فوق حاجته
يحرم بول المرء في الطريق
وتحت اشجار عليها ثمرة
يسن الاستجمار ثم استنجأ
ومنها فرد كفي والماء
وليس الاستجمار يجزى قطعا
منق سوى الروث أو الطعام
كذلك ما بحيوان اتصل
من بعده لفاعل الا الما

بسم الاله عذبه كما أتى
اليه واليمنى لدى خروجك
بعد الخروج منه قل غفرانك
ذكر الاله فامثل وانتيبه
لغير حاجة بلا امتراء
قبل دنوه من الارض اعلمنا
يا صاح مس فرجه ان كان ذا
واكره له استقبال شمس وقمر
في غير بيان كذا استتبارها
فلينهض الشخص لستر عورته
ان كان مسلوكا على التحقيق
مقصودة وبوله في المقبرة
بالماء فاقتف هديت النهجا
أفضل حقا ما به خفاء
الا بطاهر مباح شرعا
ونحوه وكل ذي احترام
نصا وغير مجزء اذا حصل
ومثل هذا يا اخي حكما

لو خارج الأسنان قد تعدى فامسح ثلاث مسحات المحل ويجب استنجاؤه من كل ولا يصبح قبله وضو ولا موضع حاجة فع لتهدي تنقى وغير مجزء منها أقل خارج الا الريح فامسح نقلي تيمم نصا لدينا نقلا

باب السواك وسنن الوضوء

تسوك بالعود للانسان لكنهم قالوا لغير صائم وهو مؤكد لدى الصلاة ونحوه مثل تغير الفم وسن الادهان غبا يا فتى وحف شارب وتنف للابط اعفاء لحيه كذا استحداد ونظر الانسان في المرات ويجب الختان مع امن التلف وفي الوضوء اسم الاله وجبا غسل اليدين سنة عند الوضوء غسلهما قد جاء في الحالين وسن أن يبدأ بالضمضة بالغ حقا غير صائم عقل

يسن شرعا سائر الاحيان بعد زوال الشمس بين العالم وعند الانتباه من سببات وصفرة الاسنان حقا فاعلم والاكتحال سن وتراثبنا وقلم اظفار بنص قد ضبط ومثله تطيب يراد فاتبع هديت سنن الخيرات ويكره القزع عند من عرف لكن مع الذكر كما قد كتبوا واجب من نوم ليل يتقض حقا ثلاثا عند أهل الدين ثم انتشق وفيهما في السنة تحليل لحيه كثيفة نقل

وهكذا أصابع تخلل
للأذنين يا فتى ومثله
وغسلة ثانية قد قررت
وسنة للمتوضي تعمده
واخذه ماء جديدا يفضل
تيا من قد شاع حقا فضله
وبعدها ثالثة قد ذكرت
بعد الفراغ قوله ما قد ورد

باب فروض الوضوء وشروطه

وضوءنا له فروض تعلم
غسلك للوجه ومنه المضمضة
غسل يديك مع مرفقيك
وغسل رجليك مع الكعبين
كذا الموالاة تمام العمد
شروطه الاسلام والعقل يعد
كذلك انقطاع ما يوجبه
أيضا طهورية ماء علما
كذا زوال كلما قد يمنع
كذلك استنجا أو استجمار
كذا دخول الوقت لكن ذا على
لفرضه فقط بلا ارتياب
تعد ستة لدى من يفهم
ومنه الاستنشاق يا من حفظه
ومسح كل الرأس مع اذنيك
كذلك الترتيب عن يقين
فاتبع هديت مستنير الرشيد
وهكذا التمييز فيما قد ورد
أيضا ونية له تصحجه
وكونه يباح عند العلم
وضوله فاعده يا من يسمع
من قبله كما حكى الاخيار
من حدث دام به قد جمع
فاسلك هديت منهج الصواب

باب المسح على الخفين

اعلم بأن المسح جائز على
عمامة قد حنكت على رجل
تمسح مثل خمر النساء
تحت حلوقهن قطعا وعلى
قدر الحاجة الى أن حلها
فالمسح المقيم بل والعاصي
من حدث من لبسناه يوما
وقل ثلاثا بلياليها مسح
مسافر أقام بعد ما مسح
واشترط هديت كون مسح قد اتى
وستر ممسوح لمفروض بدا
مشى به يمكن عرفا ظاهرا
فالمسح وجوبا كثر العمامه
جبيرة صاحبها قل يمسح
اما اذا محل فرض ظهرا
فاستأنف الطهارة المعلومة

خف ونحوه لدى من عقلا
وهكذا ذات ذوابة فقل
اعنى المداراة بلا امتراء
جبيرة ما تجاوزت فيما انجلا
وضع على طهارة شرط لها
بسفر دان له أو قاصي
وليلة فافهم وقيت اللوما
مسافر سفر قصر اتضح
أو عكسه كمقيم قد وضح
بعد كمال الطهر فيما ثبنا
ثبوتنه بنفسه قد أكدا
شرط وكونه مباحا طاهرا
والخف اعلاء وع أحكامه
على جميعها وذا موضوح
أو تمت المدة فيما ذكرنا
واشكر لمن ذكرها منظومه

باب نواقض الوضوء

نواقض الوضوء قل ثمانية انبيك عن تعدادها علانية

كل الذى يبدى السيلان يعد
من بول أو من غائط وما كثر
ومس فـرج الادمي زوال
من قاعد وقائم ومسسه
بها بدون حائل من مس سن
أيضا ولم يفسد وضوء حقا
وينقض الوضوء تغسيل جلي
وكلما أوجب غسلا أو جبا
وكل شخص يا فتى قد شك في
بالحق واليين على اليقين
حرم على المحدث مس المصحف

وينقض الخارج من باقى الجسد
من نجس غيرهما لا ما طهر
عقل سوى نوم يسير قالوا
لشهوة امرأة أو تمسه
وشعر وظفر فيما زكن
شرعا الملموس لدينا مطلقا
لميت وأكل لحم الأبل
وضوء الا الموت فيما كتبنا
طهارة أو حدث فليقتف
والترك الشك وكل مين
كذا الصلاة والطواف فاعرف

باب الغسل

موجبه سبعة أشياء ترى
من غير نائم كذا انتقاله
ومثله تغييره للحفشة
موت وحيض ونفاس موجب
لا يقرأ القرآن شخص وجبا
أيضا حرام لبسه في المسجد
وسنة مشهورة من السنن

دفع المني ان بلدة جرى
من صلب شخص يوجب اغتساله
في فرج اصلى لدى من عرفه
اسلام ذي كفر فهذا يحسب
عليه غسل حكمه قد كتبنا
بلا وضوء يا أخى فاهتدى
غسل لمن غسل ميتا ومن

افاق من جنون أو اغماء
وان نوى الطهارتين يا فتى
وسن للانسان ان يغتسلا
بلا احتلام فافهموا املائي
بغسله أجزاءه كما أتى
بالصاع والوضوء مد عقلا

باب التيمم

ومن عليه وقت فرض وخلا
فلم يجسد ماء أتى التطهير به
مضرة ببدن او مال
فالتيمم بتراب قد خبر
له غبار بيديه يعلق
وطلب الماء على الانسان
فأبطلن تيمما ممن نسي
وبالتيمم أخى يفعل
سوى نجاسة على غير بدن
فانو وسهم واضربن ثنتين
وامسح هديت الوجه واليدين
مرتبا مواليا فى أصغر
بمطلات للوضوء يبطل
وبوجود الماء ان تيمما

او رام نفلا صح عند الفضلا
أو خاف باستعماله او طلبه
نحوهما كذا بلا اشكال
حقا ظهور والاباحة اعتبر
والبحث فيه ظاهر محقق
فرض ولا يعذر بالنسيان
قدرته عليه فاسمع واتسى
عن كل ما بالماء شرعا يفعل
والفرق فى هذا جلى قد علن
أو ضربة تكفى بغير مين
مسحا مبلغا الى الكوعين
بنية استباحة فابصر
وبخروج الوقت حقا يتقل
لفقد قد قهرته العلمما

باب ازالة النجاسة

نجاسة الكلاب والخنزير
واحدة منهن بالتراب
وما سوى هذين سبعا فاغسلوا
لكنما الارض اخي تطهر
من عين أو ريح بها من نجس
والنضح من بول غلام ما اكل
يعفى بغير مائع فيما نمي
ونحوه من حيوان طاهر
من شارع ان علمت نجاسته
بالموت لا ينجس ادمي وما
واعلم بأن كل ما لا يؤكل
من كل ما قد كان فوق الهر
ولبن ومني غير ادمي
من غير مأكول اللحوم في الوري

تغسل سبعا فاستمع تقريري
أو نحوه جاء بلا ارتياب
بلا تراب هكذا قد فصلوا
بغسله تزيل ما قد يظهر
فذا جلى ما به من لبس
طعاما اشتهاه يكفي ان حصل
وغير طعام عن يسير من دم
ومثله يسير طين ظاهر
قطعها والا حكمه طهارته
لا دم سائل له قد علمنا
من طير أو بهائم لا يجهل
في خلقه أو مائع ذى سكر
والبول والروث ونحوها اعلم
نجسة فاعلم أخي ما قررا

باب الحيض

لا حيض مع حمل لدى من اتقنه
كلا ولا قبل تمام تسع
اقله يوما وليلة ظهر

أيضا ولا من بعد خمسين سنة
من السنين عند أهل الشرع
وانما اكثره خمس عشر

غالبه ست بلا اثلام
 أقل طهر بين حيضتين
 بأنه ثلاثة مع عشرة
 وقل على الحايض شرعا يحرم
 لكنها تقضى صياما وجبا
 كفارة الوطء به مثقال
 لكى تباح عندنا المباشرة
 والمستحاضة التي معتادة
 وبعدها التميز ان لم تكن
 لكن اذا التميز منها فقد
 يلزمها ونحوها غسل المحل
 حقا لوقت كل فرض ان خرج
 ونية استباحة تكفيها
 الا اذا خاف القتي من الزنى
 وأكثر النفاس عند الفقهاء
 وانما النقاء فيها طهر
 وذاك فى الاحكام كالحيض يرى
 أو سبع المنصوص عن اعلام
 مقرر عند رواة الدين
 كما أتى ولا تحدد أكثره
 فعل صلاة وصيام يعلم
 شرعا عليها قل كما قد كتبنا
 من ذهب أو نصفه قد قالوا
 من دون فرج فافرض المكابرة
 مقرر تقديمها للعادة
 معتادة فيما مضى من زنى
 فاجعل لها غالب حيض وجدا
 وعصبه كذا وضوء قد عقل
 منها اذا شئء والا لا حرج
 ووطئها حرم تكن فقيها
 فانه يباح نصا اتقنا
 يا صاح اربعون يوما فافقهها
 ووطء به يكره جاء الامر
 سوى اعتداد وبلوغ خبرا

كتاب الصلاة

فروض على كل امرء مكلف اسلم غير حائض فتنقى

كنفسا وأوجب منتهها
 حقا لسبع ولعشر يضربه
 تأخيرها عن وقتها قد حرما
 ولامرء بشرطها يشغل
 وجاحد وجوبها فقد كفر
 تاركها تهاونا أو كسلا
 امام أو نائبه علانية
 ويستتاب ذا ثلاثا فيهما
 على ولي الطفل امرء بهما
 حتما عليها يا فتى يؤدبه
 الا لنا والجمع فيما علما
 ان كان هذا عن قريب يحصل
 يكون مرتدا كذا فيما اشتهر
 حيث دعاه يا فتى من الملا
 ثم أبى وضاق وقت الثانية
 ان لم يتب يقتل نصا فهما

باب الآذان والاقامة

فرض كفاية آذان خبرا
 على المقيمين من الرجال
 للصلوات الخمس يأتي بهما
 من ذكر عدل ويجزي يا فتى
 وسن كونه أمينا صيتا
 وسامع الآذان قل سن له
 سرا كما قد جاء غير الجعله
 وبعده يدعوا بما قد وردا
 وهكذا اقامه بلا امترا
 ان كانوا احرارا بلا اشكال
 مرتبا مواليا قد فهمما
 من المميز آذان قد اتى
 بالوقت عالما كما قد وقتا
 كما اتى بأن يقول مثله
 فسن فيها ان يقول الحوقله
 للمصطفى خير العباد أحمدا

باب شروط الصلاة

شروطها طهارة من الحدث
 كذا دخول الوقت عند من بحث

فوقت ظهر من زوال عقلا
هذا سوى ظل الزوال فادر
الى مصير الفىء مثليه خلا
وبعد ضرورة تعييه
وقت لمغرب ويستمر
وبعد المختار للعشا الى
ثم الى طلوع فجر ثانى
ثم يليه وقت فجر وهو من
مكتوبة تدرك بالاحرام
قضا فوائت عليه وجبا
لكن اذا خشي فوات فرض
أو نسي الترتيب فالترتيب
وستر عورة بما لا يصف
قعورة لامة ورجل
وحرة بالغنة فكلها
ورجل احد عاتقيه
حتمما وستر عورة الرجال
وبعض عورة المصلى ان كشف
أو ذاك قد صلى بنصب أو نجس

حتى يساوى الشىء فيئه انجلا
ثم يليه وقت فرض العصر
فىء الزوال ذا اختياس عقلا
الى غروب الشمس ذا يليه
حتى يغيب الشفق المحمر
ثلث ليل أول قد عقلا
وقت ضرورة فع بياني
طلوعه الى شروق قد زكن
فى وقتها فاستمعوا كلامى
فورا كذا عليه ان يرتبا
حضر او مختاره فى المرضى
يسقط فيما قرر الارب
بشرة الانسان شرط يعرف
ما بين سره وركبته جلى
عورة الا وجهها يا ذا النهى
يستر فى القرض بلا تمويه
فى النفل يكفيهم بلا اشكال
وكان ذاك فاحشا ممن عرف
ثوبا مكانا فالىعد لا من حبس

في بلدن وبقعسة وملبس
بنجس وخاف منه ضررا
وعندنا الصلاة لا تصح في
ومعطن لابل ومجزرة
وهكذا المغصوب يا صديقي
اما اليها فتصح في الوري
وفوقها فامنع بنص متصح
لقبله فمابه اشكال
لعاجز ومن يصلي نفلا
منها اصابة لعينها كتب
حتمما بقول جاء ممن يعقل
وبمحاريب لاهل الدين
يجتهد العارف بالادله
ولا يعد كما اتى في التقليل
صلى الفتى من غير تقليد زكن
فانه يقضى الصلاة مطلقا
قل نية فواجب تعيين
امامة في الشرعة المرضية
حتمما فينويه بغير لوم
حيث طرى العذر فع الكلاما

ومن شروطها اجتناب نجس
وعظم الانسان اذا ما جبرا
بقلمه لم يجب القلع اعرف
حش وحممام ولا في مقبرة
مزبلة قارعة الطريق
وهكذا اسطحه لها ترى
فريضة في كعبة فلا تصح
ومن شروطها قل استقبال
بدونه فلا تصح الا
في سفر جاز وفرض من قرب
وللبعيد جهة ويعمل
من ثقة أخبر عن يقين
في سفر عند اشتباه القبلة
ادلة القبلة والبصل
وغيره قله يا صاح وان
ولا اجتهاد حكمة تحققا
ومن شروطها كما يبين
لما يصليه وأوجب نية
كذا اتمام جاء من ماموم
وجاز أن يفارق الاماما

باب أركان الصلاة

وواجباتها وغير ذلك

واعلم بأن أركانها مشتهرة
قيامه مع قدرة لفرض
فاتحة القرآن فاعلمنه
والسبعة الاعضاء عليها يسجد
وجلسه بين السجودين ترى
كذلك الترتيب والتشهد
كذا جلوسه له فالحسب
كذلك التسليمان يا فتى
وواجباتها فقل ثمانية
تكيرة لغير احرام علم
تسيحتا الركوع والسجود
بين السجودين برب اغفر لى
وجلسة له لدينا تحسب
فما عدا الشروط والاركان
فمن مشروعة قد قسمت
كالرفع لليدين فى التحريمه
ومثله استفتاحه والبسملة

بأنها أربعة مع عشرة
تحريمه جاءت بنص مرضى
ركوعه والاعتدال منه
والاعتدال منه حين يقعد
كذا الطمئينة فيما قرأ
اعنى الاخير قاله من يرشد
وهكذا صلاته على النبي
فهذه اركانها فيما أتى
خذا بهمة تكون عالية
حقا وتسمع وتحميد فهم
وهكذا الدعاء فى القعود
تشهد أول اعلم نقلى
فافهم لما قدمت فهو المذهب
والواجبات عند ذى الاتقان
قسمين أقوال وأفعال أتت
ونحوها من سنن كريمة
وكلها معروفة مفصلة

لا يسقط الشرط ولا ركن عقل ممن سهى عنه ولا ممن جهل
ويسقط الواجب شرعا بهما وذا صريح في كلام العلماء

فصل

والالتفات قل ونحوه كذا فيها لغير حاجة يكرهه ذا
وهكذا افتراشه الذراعاً وجلسة الأعماء نصاً ذاعاً
وعبث فرقة الأصابع تشبيكها تخصر فيما وعى
وان يكون حاقناً أو تائقاً الى طعام حاضر فحققاً
فيها اذا ما ناب شيء فرجل جاء له التسييح والانشى فقل
تصفيقها بطن كفها على ظهر لاخرى هكذا قد فصلاً

باب سجود السهو

سجود سهو يا فتى قل يشرع لنقص أو زيادة فاستمعوا
وهكذا للشك لا في عمد في فرض أو نافلة فاستهدى
وواجب هذا لما قد تبطل بتركه عمداً فع ما انقل
وسنة لمن أتى بقول قد كان مشروعاً عن الرسول
في غير موضع له لكنه يباح للشخص لترك سنة
من قبل اتمام الصلاة سلماً عمداً فقل تبطل قطعاً فاعلموا
والناسي ان كان قريباً ذكراً اتمها وبالسجود جبراً
نصاً فان احدث ذا أو قهقها فانها تبطل عند الفقهاء
كان يكون يا فتى في صلها كعمل مستكثر منه بها

من غير جنسها وقل يا من روى
وان تنضح لغير حاحية
أو نضح المرء فبان منه
وكل ناهض عن التشهد
يلزمه الرجوع ما لم يتصب
وحرمن رجوعه ان شرعا
لا ناسيا أو جاهلا قد حققا
في ترك ركن ان شككت أو عدد

عمد الفتى وسهوه فيه سوى
قطعا أو اتحاب لا من خشية
حرفان فالبطلان فاعلمنسه
اعنى به الاول يا من يهتدى
وبعد فأكره له هذا نصب
ذا الشخص بالقرآن يا من سمعا
أوجب لذلك السجود مطلقا
فابن على اليقين لقيت الرشيد

باب صلاة التطوع

أكدها الكسوف جاءت حقا
ثم تراويح فتوتر يفعل
وقد أتى أقل وتر ركعه
ويندب القنوت فيه يا فتى
تراويح عشرون ركعة وذي
ووقتها من سنة العشا الى
لكنها تفعل قبل الوتر
رواتب للظهر ركعتان
وركعتان بعد فرض المغرب
وركعتان قبل فجر وهما

وبعد الصلوة للاستسقا
بين العشا والفجر يا من يعقل
والاكثر أحد عشرة في الشرع
بعد الركوع بدعاء قد أتى
في رمضان سنة فيما احتذى
أن يطلع الفجر كما قد فصلا
والوتر بعدها لدى من يدرى
من قبلها وبعدها ثنتان
مثلهما بعد العشاء افعل تصب
أكدها فاحفظ كلاما نظما

فصل

تلاوة سجدتها قل تشرع لفارء ومن له يستمع
كبر لها اذا سجدت واذا رفعت ثم اجلس وسلم وكذا
سن سجود الشكر عند نعم تجددت وعند دفع تقم
وذا به الصلاة قطعاً تبطل لكنهم قالوا بما قد فصلوا
من غير جاهل وغير ناسى فافهم لا يجازى بلا التباس

فصل

أوقات نهى خمسة تحققت من حين أن يطلع فجر صدقاً
الى طلوع الشمس حقاً اتبع ومن طلوعها الى أن ترتفع
كقيد رمح قد بدا حقاً ومن قيامها حتى تزول يا فطن
ومن صلاة العصر حتى غربت كذا الى تم غروب قد ثبت
محرم فيها ابتداء النفل لا قضاء فرض فائت قد عقلا
وركعتا الطواف مثل سنه فجر اداء قبلها في السنة
وجوزن اعادة الصلاة جماعة في هذه الاوقات
جنازة تصح بعد فجر وهكذا تجوز بعد عصر

باب صلاة الجماعة

وعندنا الجماعة المفضلة واجبة للفرض يا من عقله
على الرجال القادرين في البشر ان كانوا أحرارا لدى من اختبر
ويستحب فعلها في المسجد ولا يؤم فيه عند من هدى

قبل امام راتب الا اذا
وانها يدركها من كبرا
وركعة تدرك بالركوع
فراة المأموم شرعا لم تجب
في حال أسرار امامه وفي
وسن للامام أن يخففا
وهكذا يطول الاولى على
كذا انتظار داخل يا قوم

فصل

الاقراء العالم فقه الدين
ولا تصح خلف فاسق يرى
خلف امام غيره واتشى
ولا يؤم بالخاصي
يؤم الامثلة فيما جلى
وعاجز عن شرط أو عن ركن
ان لم يطق هذا القيام من بلا
ولا تصح خلف محدث ولا
لكن اذا الامام والمأموم
حتى انقضت صححت لمأموم فقط

أولى من الافقه عن يقين
قل غير عيد جمعة تعذرا
فلا تؤم رجلا كخشى
في الفرض فاعلمه ولا امي
كذلك من بسلس البسول ابلى
الا امام الحي فاسمع منى
يرجى زواله لدى من عقلا
خلف امام نجس لدى الملا
قد جهلا بذا عدك اللوم
فاسمع مقال الحق واترك الغلط

فصل

خلف الامام موقف الجماعة
ولا تصح عن يساره معا
أيضا ولا قدماه قطعاً ولا
ويقف الواحد عن يمينه
صح للمأموم أتى في المسجد
به وان لم يره اذا سمع
وخارج المسجد قل لا بد من
وان علا الامام عن مأموم
واكره حضور مسجد المن اكل
ندبا فخذ واحذر الاضاعه
خلق يمينه الامام فاسمعا
صلاة فذ عندنا فيما انجلا
وذا على الوجوب في تيينه
مع الامام يا فتى أن يقتدى
تكبيره فافهم هديت تنفع
رؤيته أو بعض مأموم زكن
قدر ذراع فاكرهوا يا قومي
ثوما ونحوه كفجل وبصل

فصل

وجاز أن يترك جمعه كذا
كذا مدافع للاخشين
ومن بحضرة طعام كانا
وخائف ضياع ماله ومن
وخائف من ضرر أو من مطر
جماعة لمرض منه الاذى
كما اتى أو واحدا من ذين
يحتاج ذا اليه فيما بانا
يخش فواته فخذ حقا علن
ونحوه من كل عذر قد ظهر

فصل

ويلزم المريض أن يصلى
ان لم يطق فقاعد صلي بلا
فرضا عليه قائما في الثقل
لوم فان لم يستطع ذا المتبلى

فقل يصلي ذا على جنب فان عجز أو مأ بطرف فاستبن
وكل من عجز أو أطاق في أثناءها فاليتقل ذا فاعرف

فصل

قصر الرباعية سن في سفر طويل اذا بيع عند من خبر
لكن اذا قضى صلاة السفر في حضر أو عكسه في البشر
أو ذا نوى اقامة أكثر من أربعة الايام في نص زكن
أو بمقيم اقتدى أتم لا مجبوس أو شخص أقام في الملا
لحاجة لكن بغير نية اقامة مدتها جلية

فصل

والجمع بين الظهر والعصر كذا بين العشائين مباح يحتدى
في وقت احدى ذين حقا في سفر قصر جلي جاء في ما يعتبر
ولمريض في الوري قد لحقه بتركه مشقة محققه
وجائز بين العشائين فقط لمطر يبيل ثوبا لا شطط
وهكذا لو حل وريح شديدة البرد على الصحيح
فوال في الجمع ولا تفرق أكثر من اقامه فحقق
وانه يبطل فيما فهما بفعله راتبه بينهما

فصل

صلاة خوف جوزت بأى وجه لها صح عن النبي
وسن حملة السلاح فيها معه لا مثقل فكن فقيها

باب صلاة الجمعة

وتلزم الجمعة كل مسلم
ان كان حرا في البنا مستوطنا
من لزمته حرموا سفره
صحتها لها شروط تعقل
وقت صلاة العيد يمتد الى
وهكذا حضور أربعين من
في قرية مشترط فيما أتى
والشخص ان أدرك منها ركعه
تقديم خطبتين شرط فهما
حمد الاله وصلاة تعبير
وآية يقرأها بلا خلل
كذا حضور العدد المعبر
أو موضع عال وان يسلم
وسن أن يقوم ذا معتمدا
يجلس بين الخطبتين والدعا

مكلف من الرجال فأعلم
فأفهم اشارتى الى ما اتقنا
بعد الزوال قل وقبله اكرهوا
الوقت فأعلمنه فهو أول
آخر وقت الظهر فيما فصلا
أهل وجوبها لدينا فاستبن
وكونهم مستوطنين يا فتى
مع الامام فاليتم جمععه
من قبلها لها ومن شرطهما
على النبي أحمد خير البشر
كذا وصية بتقوى الله جل
وسن ان يخطب فوق منبر
عليهم الامام حقا علما
على حسام أو على عصا بدا
للمسلمين منه ندبا شرعا

باب صلاة العيدين

فرض كفاية صلاة العيد
ووقتها كوقت سبيحة الضحى
في مذهبي قطعاً بلا تردد
آخر الزوال حقا وضحا

لجمعة لا الاذن من مقلد
صلاة فطر حكمها شهر
والفرض ركعتان قبل الخطبة
من بعد الاستفتاح عند من هدى
ثانية كبر خمسا فاعرف
يديه ذا يقول ذكر ا يشرع
من بعدها يخطب مثل الجمعة
ثم بسبع يتلى في الثانية
يلتسى العيدين فيما حقا
في عشر ذى الحجة يا من احتذى
كل فريضة فكن لينا
من صلى في جماعة فاتبه
ومحرم من ظهر يوم قد وعى
أيام تشريق بنص ظاهر

باب صلاة الكسوف

تسن ركعتين كل ركعة
تطويل سورة بها من قرا
كل يجيء أطول فامثل

باب صلاة الاستسقاء

صفاتها في موضع لها ثبت
وفعلها جماعة قل أفضل
واحدة يزكو بها الكلام

من شرطها توطن مع عدد
تسن في الصحراء كذا تأخير
وعكسه الاضحى أتى في السنة
كبر في الاولى بلا تردد
لمستاقيل الاستعاذة وفي
في كل تكبير أخى يرفع
والخطبتان سنة في الشرعة
كبر تسعا في ابتداء البادية
وسن تكبير يكون مطلقا
لكنه في الفطر أكد كذا
وسنة مقيد عقيبا
وذلك التكبير قد خص به
فاليتدى من فجر يوم التاسع
للنحر واليقطع بعصر آخر

صلاته فيما أتى في الشرعة
يقومتين وركوعين ترى
كذاك تسيح وكون أول

صلاة الاستسقاء سنة أتت
وحكمها حقا كعيد يعقل
يصلى ثم يخطب الامام

يبدأ بالتكبير فيها أولا
يكثر الاستغفار فيها شرعا
أعنى التي الامر به أتى بها
فاليدع حقا بدعاء بينا
كخطبة العيد كما قد فصلا
قراءة الايات أيضا قطعها
واليرفع اليدين ذا متبها
ورد عن محمد نينا

كتاب الجنائز

عيادة المريض مستحبة
تلقينه ليس به اشتباه
ياسين قل تقرأ عند المحتضر
تجهيزه بسرعة قل يستحب
وهكذا تذكيره بالتوبة
ندبا بلا اله الا الله
موجهة لقله ندبا ذكر
وفي قضاء دينه شرعا وجب

فصل

وغسله فرض كفاية كتب
كالغسل عن جنابة لا يجهل
في أنفه الماء ولا في فيه
أسنانه أيضا بخرقه ترى
تقليم أظفار وقص شارب
والسقط كالمولود حيا ان أتى
من غسله بين الملا تعذر
وحكمه فيما يسن ويجب
لكن اذا غاسله لا يدخل
لكنه يمسح منخريه
مبلولة بالماء فيما قررا
ان طال يستحب عن أطايب
لاربعة الشهور نصا يا فتى
يمم في نص أتى بلا أمثرا

فصل

فرض كفاية أتى تكفينه وحكمه قد انجلا تبيينه
وانما الواجب ثوب يستر جميعه فافهم لما يستر
ورجل تكفينه يسن في ثلاثة لفائف بيض تفي
وامرأة في خمسة أثواب تكفينها فيها على استحباب
وهي ازار وخمار معهما لفاقان وقميص فافهما
وانما صغيرة النسوان لها قميص وفاقان

فصل

وبصلاة مسلم مكلف عليه تسقط الصلاة فاعرف
سن قيام لامام أفضل كالفرد شرعا عند صدر رجل
وعند وسط امرأة ذا شرعا ثم يكبر المصلى أربعا
كبر ذا ثم استعاذ وقرا فاتحة القرآن ثم كبرا
ثانية وبعدها يصلى على النبي وكبر المصلى
ثالثة وبعدها الدعاء طرى منه كما قد جاء ثم كبرا
رابعة ثم قليلا وقفا ثم السلام بعد هذا عرفا
رفع اليدين ههنا مع كل تكبيرة يسن إذا الفضل

فصل

ويندب الترييع حين يحمل وسن اسراع بها وفضلوا
لحدا على شق بنص يعتمد مدخله ندبا يقول ما ورد

زيارة القبور للرجال
وقول ما جاء من السلام
وسنة تعزية المصاب
عليه قل لا بأس بالبكاء
وهكذا نياحة ولطم
مشروعة حقا بلا اشكال
عليهموا عن سيد الأنام
بيت قطعيا بلا ارتياب
ويحرم التدب بلا امتراء
خد وشق الثوب فيه الاثم

كتاب الزكاة

وتجب الزكاة في سوائم
وعرض متجر وفي الاثمان
شروطها حرية اسلام
وهكذا استقراره بلا غلط
فما سوى معشر تقررا
وربح متجر يرى فانما
وجوبها بالدين قطعيا يمنع
بهيمة الانعام بين العالم
وخارج الارض فخذ بياني
ملك نصاب ما به انشلام
مضى حول كامل قد انضبط
الاتاجا من سوائم الوري
حولهما حول أصول لهما
ان كان ينقص النصاب فاسمعوا

باب زكاة بهيمة الانعام

في كل خمس ابل شاة الى
بنت مخاض يا اخي علمت
بنت لبون فهت شرعا وفي
احدى وستون بها يقينا
خمس وعشرين ففرضها اجعلا
وفي ثلاثين مع الست ثبت
ست وأربعين حقه تفي
جذعة والست مع سبعينا

يتا لبون عند ذي الاتقان في الفرد مع تسعين حقان
في مائة والفرد مع عشرين ثلاث أسبهن للبون
ثم بكل أربعين تفهم بنت لبون في الانام تعلم
وكل وخمسين من الأبال حقة الفرض بلا اشكال

فصل

وقر ففي ثلاثين يجب تبيع أو تبعه حقا كتب
وواجب في كل أربعينا مسنة قطعاً وفي ستينا
أوجب تبيعين هديت ثم في كل ثلاثين تبيع فأعرف
وكل أربعين من أبقار مسنة فاحفظ ولا تسارى

فصل

وأربعون أدنى نصاب الغنم فقل بها شاة بلا تعلم
في مائة والفرد مع عشرينا شاتان حقا قد أتى يقينا
في مائتي شاة وفرد يجب شرعا ثلاث من شباه تحسب
ثم بكل مائة من الغنم شاة فع حكم الزكاة في النعم
وخلطة بشرطها المفصل صيرت المالين كالفرد الجلي

باب زكاة الحبوب والثمار

وتجب الزكاة فيما يدخر وما يكال من حبوب وثمر
أوجب بما يسقى بغير كلفه عشرا ومع كلفة أوجب نصفه

وبهما ثلاثة الأرباع
نصابه خمسة أوسق ورد
ألف وست مائة بالرطل
ويجب العشر على مستأجر
وعسل فالعشر فيه يجب
قل مائة تحسب مع ستينا
وفي الركاز الخمس مطلقا ولا
منه كما جاء بلا ابتداء
وقدرها محقق في المعتمد
هو العراقي فاحتفظ بنقلي
للأرض دون مالك فابصر
نصابه مقدر اذ يكتب
رطلا عراقيا أتى يقينا
يسنع من وجوبه الدين اعتلا

باب زكاة النقدين

اما نصاب ذهب فيما ورد
وفضة نصابها قل مائتا
فربع عشر فيهما شرعا وجب
ليكمل النصاب فيما نهجوا
وقل هديت لا زكاة في حلي
أعد لاستعمال أو عارية
فانه عشرون مثقالا تعد
درهم اعلمه كما قد ثبتا
وقل تضم فضة الى ذهب
من أي ذين شاء حقا يخرج
محلل لامرأة أو رجل
في سنة جليلة جليته

باب زكاة العروض

تجارة فعرضها يقوم
فبالا حظ يا فتى للفقرا
ان بلغت قيمته نصابا
وكل ما استخرج في الانعام
يخرج ربع عشره ان بلغت
عند تمام الحول يا من يفهم
من ذهب أو فضة بلا مرا
فزكه واتبع الصوابا
من معدن الارض فعن امامي
قيمه النصاب فافهم ما ثبت

باب زكاة الفطر

واجبة صدقة الفطر على كل امرء أسلم حقا نقلا
يجدها فاضلة لديه عن نفقات وجبت عليه
في يوم عيد فطرنا وليلته وهكذا قد فضلت عن حاجته
مرادهم أصلية في الأمم يخرجها عن نفسه ومسلم
يمونه وتستحب قطعها عن الجنين يا أخى شرعا
فبالغرب ليلة العيد تجب لكن تجوز قبله كما كتب
يوم أو يومين قل والافضل اخراجها بين الوري اذ تفعل
قبل الصلاة يوم عيد يعلم وكرهت باقيه ويحرم
تأخيرها عن يومه كما أتى وبعده يقضى بحق ثبنا

فصل

وانما الواجب صاع بر أو كان من شعير أو من تمر
أو من زبيب كان ذلك أو أقط لكنها ان عدت فيما ضبط
أجزأ كل ما به بين البشر يقتات حقا من حبوب وثمر

باب اخراج الزكاة

اخراجها قل واجب يا صاحبي فورا مع الامكان عن أطايب
وقل هديت لا يجوز الا بنية وحكمها تجبلا
ولا يجوز نقلها قطعاً الى ما تقصر الصلاة فيه فاعقلا
تعجيلها يجوز للحولين قل لا لاكثر بغير مين

باب اهل الزكاة

أهل الزكاة يا فتى ثمانية وعدهم قد جاءنا علانيه
الفقراء والمساكين ومن على الزكاة عامل حقا علب
كذا مؤلف وفي الرقاب والغارمون قل بلا ارتياب
وفي سبيل ربنا المنان وابن السبيل جاء في القرآن
وصرفها جاز لجنس واحد منهم فخذ قولى ولا تعاند
سن الى أقارب لا يلزم انفاقه شرعا عليهم فافهموا

فصل

وليس يجزى دفعها يا صاحبي لهاشمى قل ولا مطلبي
ولا مواليتهم ولا لعبد وكافر ولا لزوج فاهدى
ولا لمن يلزمه الانفاق عليه حقا ما به اختلاق
من دفع الزكاة فى الورى الى من ظنه أهلا لها ثم انجلا
ذا غير أهل أو بعكس يا فتى فعدم الاجزا هنا قد ثبتا
الا اذا دفعها بين الورى الى غنى ظنه مقتقرا
وشرعت صدقة التطوع بفاضل عن الكفاية اسمعى
وهى بوقت فاضل تفضل كذا بوقت حاجة لا تجهل

كتاب الصيام

يلزم كل مسلم ذي قدرة مكلف بين الورى برؤية
هلال شهر الصوم أو اكمال لشهر شعبان بلا اشكال

ان حال ليلة الثلاثين قتر
فانهم قالوا فصومه يجب
وواجب صيامه برؤية
ومفطر لكبر أو لبلا
يلزمه عن كل يوم قطعاً
فطر لذي داء به الصوم مضر
ان حامل أو مرضع أظرتا
فقط وذا خوفاً على ولديهما
تعيين نية من الليل يجب
والنفل صومه يصح مطلقاً
أو نحوه كالغيم يا من الذكر
في ظاهر المذهب فيما قد كتب
عدل ولو أتى بغير مرية
لا يرتجى زواله يا ذا العلا
اطعام مسكين وسن شرعاً
أيضاً كذا مسافر له القصر
خوفاً على نفسيهما أظمتا
فليطعما مع القضاء عليهما
لكل يوم واجب فيما كتب
نية من النهار حقاً

باب ما يفسد الصوم

ومن نوى الافطار قطعاً أفطراً
شيئاً الى الحلق أو الدماغ أو
والقيء عمداً مفسداً بين البشر
أو كان باستمناء أو مباشره
بلمسه نخامة الى الفم
ويفطر الحاجم والمحتجم
لا ناسياً أو مكرهاً في البشر
من شك في طلوع فجر فأكل
كذلك من أدخل فيما قرأ
جوف سوى احليله فيما رووا
انزال منيه بتكرار النظر
من دون فرج فهو قطعاً فطره
قد وصلت يفطر فيما قد نمت
من عامد مختار ان بان دم
في كل ما قدمت من مفطر
فصومه قد صح عند من عقل

لا صوم شك في غروب الشمس أو أكل معتقدا بالحدس
بانه ليل وبعد علما هذا نهارا فالفضاء لزم

فصل

من في نهار رمضان جامعا في قبل أو دبر فاسمعا
قضى وجوبا وعليه حتما كفارة دليلها قد علما
وهي أتت في النفس عتق رقبه مجزئه في الشرع يا من اتبه
ان لم يجد فواجب عليه صيام شهرين بلا تمويه
قبل وليكونا متابعين وعاجز فعند أهل الدين
يلزمه يا ذا التقى أن يطعما ستين مسكينا لنص فهما
ان لم يجد فهذه قد سقطت عنه كما قد جاء في حق ثبت

فصل

ذوق طعام أكرهن للصائم كمضغه علكا قويا فاعلم
حقا فان وجدوا طعمهما في حلقه أفطر عند العلما
وريقه يا ذا العالا ان جمعه فانه يكره أن يتلعه
تعجيل فطر سنة بلا فند كذاك تأخير السجور يعتمد
تتابع القضاء يستحب وكونه فورا أتانا الندب
وحرم التأخير يا صاح الى ثان فان لغير عذر فعلا
لزمه القضا يا قومي اطعام مسكين لكل يوم

باب صيام التطوع

وأفضل الصيام صوم يوم
سن صيام البيض والاثنين
وستة تحسب من شوال
أعنى المحرم وهذا أفضله
وتسع ذي الحجة يوم عرفه
افراد شهر رجب والجمعة
يحرم صوم يوم عيد مطلقا
صيامها يحرم الا عن دم
فرض موسع به من دخلا
يلزمه الاتمام في النقل خلا

وفطر يوم جاعن المعصوم
كذا الخميس قل بغير مين
وصوم شهر الله ذي الجلال
عاشورا ثم تاسع لا تجهله
أكد لغير محرم في عرفه
والسبت والشك أكرهن في الشرعة
أيام تشريق ففيما حقا
متعة أو دم قران فافهم
حرم قطعه بلا عذر ولا
حج وعمرة لدى من عقلا

باب الاعتكاف

سن اعتكاف وبنذر يكتب
جماعة لفرضه عليه
والشخص ان عينه بمسجد
الا المساجد الثلاثة اعلمها
فمسجد المدينة المنورة
بنذره ان عين الأفضل لم
وعكسه بعكسه فاعترفوا
الا لما لا بد منه وبطل

حتمها ولا يصح ممن تجب
الا بمسجد تقام فيه
لم يتعين ذا يقينا فاقتدى
أفضلها الحرام عند العلماء
فالمسجد الأقصى لدى من خبره
يجزئه فيما دونه حيث التزم
نصا وقل لا يخرج المعتكف
بالوطيء في الفرج فع بلا خلل

كتاب المناسك

الحج والعمرة واجبان
ان كان حرا مسلما مكلفا
لكن على الفور فلن يؤخرا
أو حجا صح منهما نفلا كما
والقادر المالك زادا للسفر
لكن يكون ما ذكرنا فاضلا
من نفقات الاهل والاولاد
والامن في الطريق شرط اعتبر
لكن اذا ما أعجز المرء كبر
لمرض زواله لا يرتجى
بأن يقيم نائبا يعتمر
وفي وجوبه على النساء
لزوجهها ومن عليه تحرم
لكن اذا مات امرء قد وجبا
فليخرجا من ماله لنائب
لكنما القيام بالمكتوب

في العمر مرة على الانسان
ومستطيع عجزه قد اتقى
والعبد والصبي ان اعتمرا
قد جاء نص قرته العلاما
يحتاجه ومركبا من الظهر
عن كل ما ينوبه بين الملا
وواجب لسائر العباد
وكونه على الركوب قد قدر
كثقل ونحوه مما أضر
فالزمنه مثل ما في الشرع جا
كذا يحج عنه فيما ذكروا
وجود محرم بلا امراء
شرعا على التأيد فيما تعلم
عليه في الحق القويم كتب
يقوم عنه فيهما بالواجب
على الفتى من موضع الوجوب

باب الاحرام وبيان المواقيت

يجب الاحرام من الميقات وهو مابين لدى الثقات
فساكن المدينة الشريفة ميقاتهم من عند ذى الحليفة
وساكن الشام وغرب فى الوري وساكن الميقات أهل اليمن
لكنما ميقات أهل نجد قرن الثعالب لأهل نجد
وذات عرق فلأهل المشرق ومن يمر يا فتى عليها
ومن بمكة فمنها يحرم وانما احرامه للعمرة
وأشهر الحج فشوال كذا من شهر ذى الحجة عند الناس

فصل

سن لمن مراده أن يحراما وسن تنظيف كذا تطيب
وفى ازار ورداء يحرم كذا أن يحرم فى نعلين
ونية الاحرام شرط فهما يسن شرطه لحبس حابس
الغسل أو تيمم ان عندما وما عليه من مخطط يساب
منظفين ابيضين فاعلموا لكنه من بعد ركعتين
وسن نطقه بنسكه كما اذا عراه حل غير بائس

فصل

واعلم بأن أفضل الانسائك وهو بان يحرم ذا العمرة ثم اذا فرغ منها يحرم والا فقى واجب عليه وان تحض امرأة تمتع به وصارت فى القرآن داخله ليك اللهم مثل ما ورد لكنما المرأة تخفيها فلا تمتع جاء عن النساءك فى أشهر الحج كما فى السنة بالحج وقت عامه اذ يفهم دم كما جاء بلا تمويه وخشيت فوات حج احرمتم وقل اذا استويت فوق الراحه وارفع بها الصوت تحف باسعد ترفع بها الصوت اذا بين الملا

باب محظورات الاحرام

واعلم فللاحرام محظورات فهذه يا صاح حلق الشعر ولبسه المخيط وهو ذكر وحرمن على النساء فى النوى الا لحاجة فقلل ذي تسدل ولا يجوز قصد شم الطيب ومثله استعماله كشربه وقتل صيد ان يكن برياً كسعيه اليه بالدلالة وهن تسعة ميينات وتنفه ايضاً وقلم الظفر وستره لرأسه اذ يذكر ستر الوجوه ههنا بلا امتسرا ثوبا على الوجه لدى من يعقل ومسسه امنغنه يا جيبى ونحوه وكادهانه به ماكول لحوم فى النوى وحشيا عليه للقتل أو الاعانة

وسن قتل كل مؤذ مطلقا
ولم يجز عقد نكاح قد نسي
والوطيء في الفرج كذا المباشرة
اذا بدا منه اذى تحققت
لمحرم ولا يصح فاعلم
فهذه المحرمات ظاهره

باب الفدية

خير من حلق أو من قلمها
أو لبس المخيط أو تطيبها
ثلاثة من سائر الايام
وبين أن يطعم ستة ترى
لكن في الشعرة أو في الظفر
وفدية الاثنى عشر من ظفرين
وفي جزاء الصيد ذبح مثله
فيشترى به طعاما يطعم
أو فاليصوم عن كل مد بر
اعنى بهذا ما له مثل بدا
وكل صيد كان لا مثل له
بأن يصوم أو يكون مطعما
ثم دم المتعة والقمرآن
لكنما عادمه يصوم
في الحج ثم سبعة اذا رجع
ثلاثة أو غطي رأسا علما
بين صيام عده قد حسبا
أو ذبحه شاة من الانعام
من المساكين كما قد قررا
اطعام مسكين بغير نكر
او شعرتين في طعام اثنين
أو قيمة المتلف في محله
يكون للمسكين مد يعلم
يوما فذا جزاء صيد البر
من نعم فهكذا قد أكدنا
مخير في الناس من يقتله
حقا على تفصيل ما تقدمنا
محتم في شرعة العمدان
ثلاثة ووقتها معلوم
الى اهله بنص يتبع

ومحصر يعدم هديا قد عقل
 مجامع في حجه من قبل
 يلزمه بلدته معتبره
 ثلاثة في حجه وسبعه
 ونسكه بوطئه هذا فساده
 ويجب المضي فيه والقضاء
 وامرأة ان اكرهت لم تجب
 والزمن واطئا ان ينفقا
 وهكذا مباشر قد أنزلا
 وواجب بواطئه في العمرة
 شاة كما في وطئه في الحج
 أعنى به الاول وهو يحصل
 رمي وحلق وطواف فيحل
 الا النساء فهو بعد الثاني
 ويحصل الثاني بفعل ما بقي

فذا يصوم عشرة ثم يحل
 تحلل أول افهم تقلى
 وعادم حتما يصوم عشره
 بعد الرجوع كدم للمتعمه
 ومثله موطوءة كما ورد
 في عامه الثاني على ما فرضا
 نصا عليها فدية في المذهب
 قطعاً عليها في قضاء حقها
 في فدية لا غيرها فيما انجلا
 قبل تمام السعي وفق السنة
 بعد التحلل بهذا النهج
 باثنين من ثلاثة تفصل
 له بهذا كل شيء قد عقل
 وحكم هذا ظاهر البيان
 مع سعيه كما اتى فحقق

باب جزاء الصيد

نعامة فيها بعير يعتبر
 وهكذا جزا المها والايمل
 والضبع كبش والغزال يا فتى
 يربوع الجفيرة قل في الارنب
 وفي الفراء واحدة من البقر
 والوعل مثله كمثل التيتل
 عنز ووبر ضب الجدي اتى
 عناق والحمام شاة أوجب

وكل ما ليس له مثل يرى من الطيور يا فتى قد قررا
فانما جزاؤه فيما اقتفى قيمته عند محل التلف

باب صيد الحرم

وكل صيد يا فتى في حرم وحكمه عند ذوى الاسلام
فهو حرام مثل قطع الشجر كياس وما ازيل فى السورى
فجائز كتمر وزرع واعلم فى صغيرة الاشجار
وهى التى من فوق تلك بقرة وحرمن يا صاح صيد حرم
كذا حشيش شجر لا لعلف

باب اركان الحج

اركانه اربعة قد حسبت اولها الاحرام حقا قد ثبت
ثانيها وقوفه بعرفه ووقته فى قول من قد عرفه
من مبتدا طلوع فجرها الى طلوع فجر يوم نحر عقلا
ثالثها الطواف للافاضة ووقته عند ذوى الاصابة
أوله من نصف ليلة النحر لواقف من قبله كما ذكر
وغيره بعد وقوفه لا حد لا خر له قد نقلا

رابعها السعى الذى بين الصفا والمروة احفظه كما قد وصفا

باب واجبات الحج

والواجبات سبعة تفصل اولها الاحرام من ميقاته الى الغروب للذي قد وقفنا والثالث المبيت فى مزدلفة فى ليلة النحر الى ما بعد رابعها المبيت حقا فى منى خامسها رمى الجمار يا فتى والسادس الحلق أو التقصير والسابع الطواف للوداع

اذكرها فى النظم يا من يعقل
ثم الوقوف ثانى واجباته
نهارا اعرفه كمن قد عرفنا
من بعد دفع من أتى من عرفه
نصف من الليل لدى من يهدى
ليالى التشريق وفقنت المي
مرتبيا برميها كما اتى
حقا بذا قد جاءنا التقرير
فاسمع نظاما لذى الاسماع

باب اركان العمرة وواجباتها

واعلم فللعمره اركان تعد اولها الاحرام ثم الثانى وواجب العمرة شيان هما والحلق للرأس أو التقصير

ثلاثة معروفة بلا فند
طوافها فالسعى عن اتقان
يا صاح احرام من الحل افهما
فافهم ولا يبدو بك التقصير

باب ذكر المسنون لما تقدم

وكل مسنون لما تقدا فى ليلة التاسع من ذى الحجة

مثل المبيت بمنى قد علما
كذا طواف قادم فى السنة

لقارن ومفرد قد فهمنا في قول من بعلمه تقديما
والرسل في ثلاثة الاشواط من اوله ونحوه ذا مما زكن

فصل

فتارك الركن يكون مبطلا لحجة أو عمرة يا ذا العلاء
وتارك الواجب فيما نعلم يلزمه بتركه له دم
وتارك السنة لا يعاقب كلا ولا شيء لهذا واجب
وسن ان يزور قبر المصطفى نصا وقبرى صاحبيه فاعرفا

باب الفوات والاحصار

من فاته الوقوف قطعا يا فتى قل فاته الحج لنص ثبتنا
فالقلب احرامه الذى مضى للحج عمرة ويلزم القضاء
لكنه يلزمه الهدى اذا لم يشترط نصا لدينا يحتذى
ومن يكن مشترطا فلا قضاء كلا ولا هدى عليه فرضا
لكنه لو صد يا من عقلا عن الوقوف ثم ذا تحللا
قبل فواته اذا فلا قضى هذا هو الحكم الصحيح المرتضى
ومحرم قد صد المعادى ظلما عن البيت لدى العباد
يهدى فان فقد هذا صاما عشرة أيام فخذ احكاما
ثم يحل فاذا ما حصرا بمرض ونحوه مما عرا
فاليق محرما الى أن يقدر هذا على البيت كما قد قررنا
الا اذا كان قديما اشترطه فانما الشرط له بلا شطط

باب الهدى والاضحية

الأفضل الأبل ثم البقر
لا يجزى إلا جذع ضأن أو ثني
فأبل خمس سنين متفنة
والضأن نصفها وتجزى الشاة
وأجزاء بدنة وبقرة
لا تجزى العوراء والعمياء
ولا المريضة ولا العرجاء
وهي التي قد ذهب الأكثر من
ولا خصى جب فيما ثبأ
وسن نحرا بل كما ورد
ووقته بعد صلاة العيد
نصا إلى يومين بعده ولا
فكل هديت وتصديق في الوري
لكنما الواجب منها ذكرا
على المضحي حرما أخذ الشعر
فغنم وحكمها مقرر
من غيره فأفهم هديت ما عني
وبقر ثنتان والمعز سنة
عن واحد فيما حكى الرواة
عن سبعة في شرعة معتبرة
قطعا ولا الهتاء والعجفاء
نصا ولا الجداء والعضباء
أذنها أو قرنهما يا من فطن
وغيره يجوب فمجزأ أتى
وذبح غيرها بنص يعتمد
أو قدرها جاء بالأ ترديد
يجوز منها بيع شيء عقلا
وأهدا ثلاثا فذا ندب يرى
أوقية تخرجها للفقراء
والظفر في العشر لنص اشتهر

فصل

عقيقة عند ذوى الأسلام
شأتان والأثنى لها شاة تفي
مسنونة وهي عن الغلام
تذبح في سابعه فيما اقتفى

ندبا فان فات ففي أربع عشر
تدبح في احدى وعشرين ولا
اسبعا وحكمها اجملنه
يا صاح لا يجزىء شرك في دم
نصا فان فات فقل يا من خبر
تعتبرن من بعده يا ذا العلا
كحكم الاضحية الا انه
فيها بنص ظاهر مقدم

كتاب الجهاد

وقد أتى الجهاد في الرواية
أوجه ان حضره أو حصرا
أماننا هذا فحتما سـمما
وأبواه مسلمان الا
سن الرباط وهو في الشرع يتم
ومرجف ومثله المخذل
والمسلمون حرم عليهم
وجاز ان زاد ذوو الكفر على
غنيمة لشاهد الواقعة من
فيخرج الخمس ثم يقسم
لرجالهم كما روينا
يقسم ذا المسلم مكلف
لكن له يرضخ فيما حققا
رحل له الا سلاحا مصحفا
بأنه فرض على الكفاية
بلاده العدو او استنفرا
ولا يجاهد مسلم تطوعا
ان اذنا له كما تجلا
بأربعين يوما افهم ما رسم
يمنعه الامام يا من يعقل
فرارهم يا صاح من مثلهم
مثلى ذوى الاسلام يا من عقلا
أهل القتال يا فتى فيما زكن
باقى الغنيمة على ما يفهم
وفارس ثلاثة يقينا
حر واما غيره فمتقى
غنيمة من غل منها حرقا
وما به روح اتى بلا خفا

والمسلمون يا فتى ان فتحوا
 فيها الامام المسلمين خيرا
 عليهم ثم عليها يضرب
 يؤخذ ممن هي يا ذا الفهم
 وما أخذنا من ثراء مشرك
 كخمس من خمس الغنيمة
 فانه فيء اتى يصرف في

بالسيف أرضا فاستمع ما وضحوا
 ما بين قسمها ووقفها يرى
 خراجا استمر حقا يكتب
 في يده من مسلم وذمي
 بلا قتال كان يا ذا لنسك
 وكخراج حاصل وجزية
 مصالح للمسلمين فاعرف

باب عقد الذمة

ليس يجوز عقدها الا لمن
 ولا يصح عقدها فاتبته
 لا جزية على امرء صغير
 يمتنون عند أخذها تجر

له كتاب او مجوس قد علن
 الا من الامام أو نائبه
 وامرأة وعبد أو فقير
 أيديهم مصغرين في البشر

فصل

على الامام واجب حفظهم
 يلزمهم تميز فيما زكّن
 اظهارهم بين الورى للمنكر
 ومن ركوب الخيل أيضا منعوا
 أيضا ومن اعلا بناء لهم
 تعظيمهم يحرم في الانام

بين الورى ومنع من يؤذيه
 يلبسهم عنا ويمنعون من
 وجههم بكتبتهم فابصر
 وهكذا حمل السلاح فاسمعوا
 على بناء المسلمين فافهموا
 كذا بدأتهم بالسلام

فصل

فان ابى الذمي بذل الجزية او التزام حكم ما فى الشرعة
أو ذكر الله تعالى أو ذكر كتابه أو احمدا خيرا البشر
بسوء انتقض عهده كما لو اعتدى هذا على من اسلما
فيه الامام فى الانام خيرا كالكافر الحرى حيث اسرا
وما له فيء وان اسلم ذا فقتله حرمه يا من احتذا

كتاب البيع

والبيع بالايجاب والقبول منعقد فى السنن المقبول
وبمعاطة ترى بين السورى شروطه قل سبعة بلا امترا
أولها الرضاء منهما فلا يصح بيع مكره فيما انجلا
الا بحق قل وكون عاقد جائز تصريف هو الثانى أعدد
فلا يصح من سفه وصبي بغير اذن من ولى كالأب
ثالثها كون المبيع مالا كما اتى شرعا فع المقتالا
فلا يصح بيع خمر قطعا وميته وكلب اسمع شرعا
رابعها قل كونه ملكا لمن يعقد أو فيه له حقا اذن
وخامس الشروط قدرة على تسليمه لمشتر قد عقلا
فلا يصح بيع عبد ابق ونحوه عند ذوى الحقائق
سادسها معرفة بالمشترن اما بوصف للمبيع متقن
أو رؤية له بحال العقد أو يسير قبله فاستهدى

سابعها معرفة بالثمن للمتعاقدين خذ بالاحسن
فلا يصح ذا بما ينقطع سعر به فاستمعوا وتتفعوا

فصل

ولا يصح البيع ممن تلزمه جمعة بعد نداء تعلمه
ثان لها وصح في الوجود انكحة وسائر العقود
وحرما بيع عصير يعفل لمبتقيه مسكرا ويطل
وهكذا بيع سلاح علما في فتنة وبيع عبد اسلما
لكافر ان كان ذا لا يعتق عليه فاليطان قطعوا
بيع على بيع اخيه يحرم حقا على قسامين عند العما
والاشتراف في اليعوع انقسما وضامن فاحفظ بغير وهن
قسم صحيح كاشتراف رهن

باب الشروط في البيع

وكاشتراف بائع قد فهمها نفعا مباحا في المبيع علما
كذا اشتراف مشتر قد عقلا نفعا جليا في المبيع قبلا
وذا كحسل الحطب المبيع ونحوه قد بان في التفريع
وفاسد يبطله بلا امتر' لشرط عقد اخر قد قررا
من قرض أو اجارة أو بيع ونحوه فافهم بلا تضبيع
أو ما به علق عند من عرف كنحو بعثك اذا الشهر انتصف
أو أن رضى زيد فقل في المعتمد لا شك أن البيع حقا ما نعقد

باب الخيار

وللخيار يا فتى أقسام
أولها خيار مجلس علم
فهو خيار الشرط حيث يشترط
ثالثها خيار غبن يخرج
رابعها خيار تدليس بمسا
خامسها خيار عيب قد أتى
ان جهل المتاع ذا حال الشرا
ذا بين امسالك بارش بين
سادسها حقا خيار قد علمن
متى انجلى أكثر قطعا أو أقل
ونحوه فى شركة مرابحة
وسابع الأقسام عن يقين
فى ثمن فقل اذا ما اختلفا
ثم لكل منهما الفسخ اذا
ويثبت الخيار يا من عرفه
ولتغير بما تقدمت

خذها كما قد قرر الاعلام
للمتعاقدين والثانى رسم
مقدار بمدة بلا غلط
عن عادة قطعا كما قد نهجوا
يزيد فيه ثمن قد حرما
ينقص قيمة المبيع يا فتى
وبعد به درى قل خيرا
أو رده حقا وأخذ الثمن
يثبت فى البيع بتخير الثمن
أو انما اشترؤ الى أجل
تولية مواضع واضحة
جا لاختلاف المتبايعين
فى قدره يا ذا الوفا تحالفا
لم يرض من هذين واحد بنذا
للاختلاف فى البيع بالصفة
رؤيته فافهم هديت ما ثبت

فصل

من اشترى شيئا مكيلا قد علم ونحوه بالعقد صح ولزم

شرعا ولا يصح فيه يا فتى
فقبض ما يبيع بكيل علما
مع حضرة المتباع او نائبه
فقبض صبرة وما قد ينقل
والمتناول فبالمتناوله
من قبل قبضه تصرف اتى
ونحوه بنا حصوله علما
وعاؤ كيد فاتبه
بنقله بغير شك يحصل
وغيره تخليته البائع له

باب الربا والصرف

ربا فضل جاء يا خليلي
بيع بجنسه وفيه وجبا
بجنسه المكيل وزنا لا تبع
الا اذا ساواه في معيار
حرم ربا النساء فيما اتحدا
مثل المكيلين بغير مين
ابطله الا ان يكون الثمن
ويعك الموزون بالمكيل
وجاز صرف فضة بذهب
فان تفرقا فعقده بطل
يحرم في موزون أو مكيل
حلولة والقبض حقا كتبا
وعكس هذا مثله عنه امتنع
اتى له شرعا بلا انكار
شرعا بعلة ربا فضل بدا
وهكذا الموزون بالموزون
نقدا فصححه كما قد بينوا
يجوز مطلقا بغير ميل
وعكسه والقبض فيه اوجب
فيما عدا ما منه بالقبض حصل

باب بيع الاصول والثمار

وبيع دار يا أخى يشمل
وسلما مسمرا وما اتصل
بناها وأرضها لا يجهل
بها كنحو بابها يا من عقيل

خايبة مدفونة فهكذا
ككنز أو أحجار أو منفصل
وبيع الارض يا فتى قد شملا
لا يشمل الزرع كنجو بر
وما يجز في الوري أو يلقط
للمشترى واللقطة الاولى ترى
قل جزة ظاهرة يا صاح ما

فصل

من باع نخلا طلعه تشققا
ثمرة لبائع مبقى
الا ان اشترطه المتبايع
كذلك حكم شجر فيه ثمر
من نوره كلوز أو خرج من
واعلم بأن ما قبله للمشترى
ولا يصح في الوري بيع الثمر
وتالف سوى يسير من ثمر
يضمنه بائعه لا ان شرى

فذاك في جلي نص حقا
الى الجذاذ فاعلمنه حقا
فهو له شرعا كما اذا عوا
باد كمين وكذا ما قد ظهر
اكامه قطعا كورد وقطن
وورق أيضا له فاستبصر
قبل بدو لصلاحه ظهر
بآفة لا صنع فيها للبشر
مع أصل أو عن وقت أخذ أخرى

باب السلم

يصح فاعلم يا فتى شروطه
فهى تعد سبعة مضبوطة

وهي انضباط صفه للمسلم
 وذكر جنه ونوع وصفا
 ولا يصح في المكيل عندنا
 واجلا معلوما اذكر كشمهر
 يوجد في محله في الغالب
 قبل التفرق وان يسلم في
 وهل هديت يجب الوفاء
 وان يبر أو يحر عقدا
 فيه كموزون ونحوه اعلم
 وذكر قدره بما قد عرفنا
 وزنا ولا بالعكس فيما بينا
 ونحوه بان يكون ما ذكر
 وقبض كل ثمن له احسب
 ذمة شخص لا بعين فاعرف
 موضع عقد ما به خفاء
 فالشترط مكانه يا من هدى

باب القرض

يصح قرض كل ما في الشرع
 الا بنى آدم فاعلم ويورد
 وهكذا الموزون فاعلمه فان
 وقل فقيمة له يوم فقد
 وكل قرض جر نفعاً يحرم
 وان بدا بنفعه قطعاً بلا
 يصح بيعه بنص مرعي
 مثل فلوس ومكيل قد ورد
 أعوز مثل يا أخي فاستبن
 وقيمة غيرها افهم واعتمد
 كما اتى النص بهذا فاعلموا
 شرط فذا يجوز حقا عقلا

باب الرهن

والرهن صح يا فتى في كل
 كذا يصح رهن زرع وثمر
 واطلن تصريف فرد منهما
 عين يجوز بيعها في النقل
 قبل الصلاح في مقال من خير
 في الرهن قل الا باذن فهما

يبدو من الاخر قطعا الا
صح مع الاثم ولكن أخذت
والرهن يبقى في يد المرتهن
والدين أن حل وذاك ابتنا
فراهن ان كان قطعا قد اذن
باع والا راهن فيجبر
فان ابي حبس ذا وعزرا
ثم قضى الدين بحق فاستمع

فصل

مرتهن فذا له أن يركبا
لكن بقدر ما عليه ينفق
عليه ان أنفق ذا ليرجعا
امكانه فهو كمن تبرعا

رهنه كذا أيضا له أن يحلها
بغير اذن راهن قد حققوا
قطعا بغير اذن راهن معا
وان تعذر فهذا رجعا

باب الضمان

لا يصلح الضمان شرعا الا
لصاحب الحق مطالبة من
واشترطوا رضاء ضامن فقط
ضمان مجهول يصح ذا ذا
غصب وما بالسوم قطعا قبضا

من جائز التصريف قد تحلها
اراد من مدين أو شخص ضمن
كما أتى موضعا بلا غلط
آل الى العلم عورى كذا
وعهدة المبيع فيما قد مضى

امانة ضمانها ما نعقدا وصح أن يضمن فيها الاعتدى

فصل

كفالة صحت بكل عين مضمونة عند رواة الدين
أيضا كذا صحت بلا اشكال بجسم من عليه حيق مالى
واشترط رضا الكفيل يا أخى لا رضاء مكفول به نلت العملا
ان مات أو سلم نفسه برى كفيل افهم يا فتى واستبصر

باب الحوالة

ما صحت حوالة فى المعتبر الا على دين بحيق استقر
بشرط ان يتفقا الدينان جنسا ووصفا عند ذى العرفان
أيضا ووقتا وكذا قدر ولا يؤثر الفاضل فيما فصلا
واشترط رضا المحيل لا المحتال على ملي فاستمع مقالى

باب الصلح

اذا اقر لامرء بدين قل أو بعين ثم عن يقين
اسقط عنه بعضه أو وهبه وترك الباقي يا من انتبه
يصح ذا بغير لفظ الصلح ولا اشترط فانتبه للشرح
لكن بشرط ان يكون الصلح من من صححوا تبرعا منه زكن
وبعض دين حل ان ذا وضعا واجل الباقي ممما سمعا
فلا يصح غير اسقاط جلى مصالح عن دينه المؤجل
بعضه عجل أو بالعكس أو امرء اقر بين الانس

له بيت قل على أن ينزله
أو صالح الانسان مرءا ليقر
أو مرأة صالح في البرية
بعوض فالصلح ذا ما صحا
لذاك عن دعواه صح فاعقل
بديننا ومنه اعطيك كذا
أو غرفة بينى فوق البيت له
بأنه مملوكه كما ذكر
لكى له تقصر بالزوجة
ومنهما ان بنا لا ذا صلحا
حقا وان قال له اقر لى
فصحوا اقراره لا الصالح ذا

فصل

ومنكر الدعوى وساكت اذا
للمدعى بيع وذا للاخر
وكل من بكذبه قد علمنا
حرم على الجار بلا تردد
شيئا بجاره يضر قل وله
كلا ولا للجار وضع خشبة
الا لى ضرورة اذا لم
صالحه فصحح الصلح فذا
يا صاح ابراء به لا تمتري
فابطل الصلح بحقه اعلمنا
احدائه فى ملكه المؤكد
فى الشرع منه منعه ان فعله
قطعا على جدار جاره اتبته
يمكنه تسقيف بغيره اعلم

باب الحجر

من ماله بما عليه لا يفى
فالحجر قل عليه قد تحتمنا
اظهار حجر سن فيما ثبتنا
فى ماله ان كان بعد الحجر
ان كان ما عليه حالا فاعرف
شرعا اذا سأل بعض الثرما
تصريف محجور عليه ان أتى
فامنع كالأقرار منه فادرى

بل صح في ذمته حقا وبه طولب بعد فك حجر فاتتبه
وباع قاض ماله وقسما ثمنه بقدر دين الغرما

فصل

على صغير وسفيه حجرا كذاك مجنون لحظهم جرا
ومن اليهم ماله قد دفعا فهو بما يبقى لديهم رجعا
لم يضمنوا سوى الذي لم يدفع اليهم أو جناية فيما وعى
ان بلغ الصغير قل ورشدا ثم السفيه رشدة تأكدا
وعقل المجنون زال حجرهم بلا قضاء ثم اعطوا مالهم
وليهم في حالة الحجر الأب ثم وصيه فلا تكذبوا
وبعد الحاكم قل ويقبل ما قال بعد فك حجر يعقل
في دفع مال وضرورة وفي انفاق أو في غبطة أو تلف

باب الوكالة

وكالة بكل قول متضح دل على الاذن تصح ويصح
قبولها بكل ما عليه دل من قول أو فعل أتى بلا خلل
صحت بكل حق انسان عرف لا في ظهار ولعان وحلف
بل في حقوق للاله العالم تدخلها نيابة في العالم
وليس للوكيل أن يوكتلا فيما به بين الوري قد وكلا
الا اذا ما أذن الموكل وعقدها قل جائز وتبطل
بموت أو فسخ وحجر ذكرا لسفه عزل الوكيل خبرا

ومن يبيع أو شراء وكلا
وولده ولا يبيع نسا ولا
للبلد اعلمه وقل ان باعا
أو اشترى بما عليه زاد صح
فأرددهما من نفسه ان فعلا
بعرض أو بغير نقد عقلا
بدون أثمان لمثل شاعا
ويضمن النقص وما زاد تصح

فصل

لا يقبض الوكيل في البيع الثمن
يسلم الوكيل في الشراء
أما الوكيل في الخصومات فلا
وهوأي الوكيل فيما بينوا
الا بتفريط لدينا قد عقل
أيضا وفي الهلاك باليمين
الا بما قرينة نصا عمن
ثمنه قطعا بلا امتراء
يقبض والعكس فبالعكس اجعلا
شرعا أمين يا فتى لا يضمن
وقوله بنفيه فقد قبل
منه اقبلوا يا قوم في الحالين

باب الشركة

شركة خمسة اضرب أتت
أولها شركة العنان
حقا بمال لهما قد عقلا
ليعمل فيه بجزء علما
كان مشاعا ذا لكل واحد
ثاني قراض وهو دفع مال
لمن به من الانعام يتجر
فأفهم اشاراتي الى ما قد ثبت
وهي اشراك اثنين عن اتقان
وهو من النقدين ضربه انجلا
من ربحه قد بان فيما فهما
فاسلك طريق الرشيد لا تعاند
معلوم قدر ذا بلا اشكال
ببعض ربحه بشرط اعتبر

وذلك أن يعلم ما للعامل
وتلف ان ناب رأس المال
بعد التصرف به أو ذا خسر
وشركة الوجوه ثالث خبر
في ربح ما يشترى في النوى
كل وكيل للشريك يا فتى
وشركة الأبدان عن يقين
فيما هما يكتبان قطعا
خامسها شركة المفاوضات
تفويض كل واحد حقا الى
بالمال والأبدان من أنواع
فهذه تصح ان لم يدخل

كالربيع أو كالنصف فيما قد حلى
أو بعضه وكان في ذي الحال
فذا قبيل القسم من ربح جبر
وهي اشتراك اثنين صدقا اعتبر
في ذمتيهما بجاء قررا
كفيله بثمان قد ثنا
رابعها وهي اشتراك اثنين
بيدنيهما مباهجا شرعا
وهي كجاء بلا مناقضه
صاحبه كل تصرف حلا
شركة جاءت بلا امتناع
كسبا بها ندر يا من عقلا

باب المساقات

صحت مساقات على أشجار
وتمر وجوده لا يجهل
عليه في الأنعام حتى يثمر
معلوم قدر من جميع الثمره
وعامل فالزمنه كل ما
لثمر من سقى أو حصاد

معلومة مأكولة الثمار
وشجر يغرسه ويعمل
حقا بجزء ان مشاعا حررا
كما أنت أحكامها مقرره
فيه نمو وصلاح علما
ونحوه قطعا لدى العباد

ورب أصل حتموا عليه ما يصلح الأصل بلا تمويه
كسدد حائط وأجرى نهر ونحوه فافهم جنلى الامر

فصل

وصح أن يزارعوا كما ورد شرعا بجزء بان فيما يعتمد
كث ما يخرج من أرض يرى لربها أو عامل مقدر
لا تشترط أخى كون البذر من رب أرض واستمع لنشر

باب الاجارة

اجارة تصح شرعا حقا شروطها ثلاثة فحقت
معرفة النفع بغير مين والعلم بالاجرة عن يقين
وكون نفع قد أبيع قل فما صحت على غنا وزمر فاعلمنا
اجارة العين فبيها اشترطوا معرفة لها كما قد ضبطوا
برؤية أو صفة فى غير دار ونحوها فع تقريرى
اشترطوا العقد على النفع فقط فى غير ظئر فافهموا بلا غلط
واشترطوا قدرة مؤجر على تسليها كاليح فيما فصلا
كذا اشتمالها على نفع علم وكونها لمؤجر يا من فهم
أو كان مأذونا له بلا امتر فاتبع سبيل الرشد وارضض المرا
اجارة العين لمن يقوم مقامه جوازها معلوم
لا لامرء أكثر منه فى الضرر اجارة الوقف تصح فى البشر
والعين ان استوجرت لعمل يا صاح فاشترط بلا خلل

معرفة العمل فيما قد عرف
ولا تصح يا فتى على عمل
من أهل قربة والزم مؤجرا
مثل زمام جمل أو شد
وضبطه أيضا بما لا يختلف
يختص أن يكون فاعل عقل
ما عادة جرت به بين الورى
عليه والرفع بلا تعدى

فصل

وعقدها قل لازم لا تنكر
أثناء مدة بغير عذر
وان يكن مالكها حـسـوله
وانفسخت بتلف المعقود
وهكذا فسـخا بموت المرتضع
لا يضمـن الخاص جناية يد
أيضا ولا يضمـن يا غلام
لم تجبن أيديهم فيما ذكرا
قل ما على الراعى ضمان تهدي
مشترك يضمـن ما قد تلفا
وأوجبـن أجرة بالعقود
شرعا فان تحول المستاجر
فواجب عليه كل الأجر
منها فقل هديت لا شيء له
عليه حقا ليس بالمردود
وبرء ضرر ونقـالعه استمع
له خطأ منه بلا تعمد
طيب أو يـطار أو حجام
ان حذقهم عرف من بين الورى
الا اذا فرط أو تعدى
بفعله فقط لدى من عرفا
ما لم تؤجل فانتبه للرشد

باب السبق

ما صح أخذ سبق فى النقل
يشترط تعيين مركوبين
الا بخف حافر أو نصل
كذا اتحداد ذين عريقين

كذلك تعيين الرماة يا فتى
وهكذا يشترط الخروج عن
مسافة تحديدها فائتاً
شبه قمار فاستمع حقا علن

باب العارية

تصح ذى بكل ما به انتفع
لكن بشرط أن يكون النفع
ممع البقا لعينه يا من سمع
مباحا الا لبضع جاء المنع
وغير عبد مسلم لمن كفر
وغير صيد البر فيما اتقنوا
بمثل مثلى وقيمة تفي
الا اذا أعارها المسـتأجر
فيمـا له أعارها المعـير
أو كانت العارية المعروفة
أو اركب المركوب من دوابه
فلا ضمان ها هنا مع عدم
لغيره لكن بيوم التلف
أو تلفت عارية لا تنكر
لأذنه فيما له أشير
وقفا كمثل الكتب الموقوفة
منقطعا محتسبا لربه
تفريط فاحفظ أخى تغنم

باب الغصب

ويلزم الغاصب شرعا رد ما
ولو عليه يا أخى غربا
وان بنى فى الارض أو ان غرسا
والزموه ارش نقصها كذا
وفاصب شيئا به قد اتجر
غصبه جميعه مع النسي
اضعافه قطعا بهذا حكما
فليقلع الكل كما قد أسسا
تسوية أجرتها حقا خذا
أو صاد أو حصدا يا من الذكر

فاعلم بأن كل ما قد حصل
أما اذا خلطه بمالا
به فللمالك نصيبا نقلا
منه يميز فع المقصلا
أو صبغ الثوب به فقل هما
به شريكان على ما قدما
بقدر مالى ذين فى هذا وان
نقصت القيمة يا فتى ضمن

فصل

من اشترى أرضا ومن بعد الشرا
ثم هو لاستحقاق الارض قلعا
غرس فيها أو بنى بلا امترا
فذا على بائعها قد رجعا
بالغرم والغاصب ان أطعمه
لعمالم (١) فأكل يغرمه
يضمن مثل بمثله يفى
وغيره قيمته بها اكتفى

فصل

تصرفات الغاصب الحكيمه
وقوله القول بقدر التالف
باطلة في الشرعية المرضيه
أيقضا وفى قيمته يقبل
وفى صفاته فلا تخالف
وعند ذوى الاتقان يا من يعقل
وعندهم فى رده والعيب
أو غير ووده تعذرا
وكل من فى يده غصب يرى
عنه به ينوى ضمانا حقا
لجهله بربه تصدقا
محترما ضمنا بلا خفا
واعلم بأن كل من قد أتلفا
يضمن ما تتلفه قد ضبطا
أو قائد أو سائق يا صاحبى
وان تكن بيد شخص راكب

١ - بفصيه

ضمن كل ما جنب بفمها ويدها ووطئها برجلها

باب الشفعة

ثبت ذي فورا بغير شك
في حصة الشريك عن جلي
فذا بما عليه عقد استقر
شرعا من الارض التي قد وجبت
غرس بناء يدخلان تبعا
وتسقط الشفعة ان ارادا
وهكذا بعجزه عن الثمن
وهكذا لو قال ذا للمشترى
كذلك لو أخبره العمدل فذا
فان عفا بعضهم عنها أخذ
موت الشفيع في الوري قبل الطلب

لمسلم في الناس تام الملك
انتقلت بعروض مالي
لكي يكون الشقص فيما يعتبر
قسمتها ولم تكن ذي قسمت
لا ثمر ولا زروع فاسمعا
أخذاً لبعض فاستمع ارشادا
أو بعضه تسقط في نص عمن
صالحى أو بعينه في المقرر
كذب تسقط بنص يحتذى
باقيهم كل المبيع أو نبد
يطلبها فاعلم بذا نلت الارب

باب الوديعة

وديعة فحفظها يشترط
أما اذا عينه صاحبها
فتلفت فانه يضمن لا
وقوله يقبل في الرد الى
بأذنه وتلف وعدم

في حرز مثلها يقينا تضبط
ومودع بدونه أحرزها
بمثلها أو أحرز افهم ما انجلا
مالكها أو غيره من الملا
تفريط أو تعد اسمع وافهم

وارثه ان ادعى الرد فلا يقبل بلا سنة يا ذا العلا

باب احيا الموات

أرض فحيث ما بها اختص أحد ولم تكن ملكا لمعصوم وجد
تملك بالاحيا وهذا يحصل بحوزها بحائط لا يجهل
أو حفر بئر ان به الماء ظهر أيضا باجراء لماء يعتبر
من نهر ونحوه اليها ليزرع الارض فكن فقيها
لكن بحفر البئر في الموات حريمها يملك عن ثقات
خمسين بالذراع للعاديه والخمس مع عشرين للبدية
وطرق واسعة لسابق حقا اليها بالجولوس ما بقي
قماشه في هذه ما لم يضر بالناس فافهم يا أخى ما ذكر

باب الجعالة

يجوز أن يجعل شيئا يعقل لمن له من الانعام يعمل
اعمالا اعلم شكلها مثل بنا حائطه ونحوه فاتقنا
وفسخها جاز وذا ان فعله عامل احكم انه لا شيء له
وجاعل يلزمه لعامل بفسخها أجرة مثل تنجلى

باب اللقطة

ما أوجبوا تعريف سوط وعصا فالاتفاع بهما قد رخصا
وهكذا جبل وكل ما لا تتبعه الهمة خذ مثالا
ويحرم التقاط ما يمتنع بنفسه اذا أتاه سبع

كابل وبقصر وحيـل
وأخذ ما سوى الذي تقـدمـا
لكن لشخص آمن عليه
تعريفها حتم على من التقط
الا المسـاجـد فلا تعرف
تعريفها يكون حـولـا كاملا
لكن عليه حرمن تصرفه
كل صفاتها بضبط ومتى
لزم دفعها اليه يا فتى

وهكذا البغال يا خليلي
فجائز قد قررته العـلـمـا
في الناس نفسه بلا تمويه
ذا في مجامع الوري بلا غلط
فيها كما قد قاله من يعرف
وبعده يملكها حكما جـلـا
فيها أي اللقطة قبل معرفه
وصفها طالبها حيث أتى
فاحفظ فهذا حكمها قد ثبتا

باب اللقيط

لقيط التقاطه فيما اعتبر
عليه فلينفق مما وجدا
شرعا والا فعليه ينفق
ومع تعذر فعالم به
يلحق ذا بمن به أقران

فرض كفاية وذا حر خبر
معه اذا كان فكن ممن هدى
من بيت مال المسلمين حققوا
ينفق وهو مسلم فاتتبه
أمكن أن يكون منه فاستبن

باب الوقف

صح بقول أو بفعل عقلا
أرضا بناها مسجدا وأذنا
صريحه فيما أتى وقفت

دل عليه مثل من قد جعل
للناس فيه بالصلاة علنا
وهكذا حبست أو سببت

كناية الوقف تصدقت كذا
 له شروط خمسة بلا امترا
 معلومة يصح بيعها وذا
 بالعين مع بقائها يتفجع
 صح على الذمي حقا وقفا
 أيضا وكونه على معين
 وكونه من نافذ التصرف
 حرمت أو أبدت يا من احتذى
 في الشرع كون الوقف في عين ترى
 في غير مصحف بنص يحتذى
 وان على بر يكون فاسمعوا
 من مسلم وعكسه لا ينفي
 يسلك من شروطه فاتقن
 وهكذا الانجياز شرط فاعرف

فصل

وعمل بشرط واقف يجب
 فيه مع الاطلاق يستوى الغني
 وقل لموقوف عليه النظر
 ومن على ولده قد وقفا
 فذاك للانثا والذكور
 ثم لولد لبنيه وعلى
 فاجعله بالذكور مختصا وان
 فيه النسا يدخلن دون ولد
 ويلزم الوقف فلا يبيع
 لكن اذا تعطلت منافعه
 فمنه بلا امتراء يصرف
 ان وافق الشرع على ما قد كتب
 وذكر ضمدهما كذا عنى
 مع عدم الشرط كما قد ذكروا
 أو ولد لغيره يا ذا الوفا
 بينهما سوى في المذكور
 بنيه أو بني فلان في الملا
 كانوا قبيلة فقل يا من فطن
 لهن من سواهموا فاستهدى
 وفسخه فامنع كما أذاعوا
 فعندنا حقا أصاب بأئعه
 في مثله أو بعض مثل يعرف

باب الهبة

وهبة صحت بكل ما يصح
وهي قبض لزممت لكن اذا
ان ابرأ المرء غريمه برى
عطية الاولاد فيها يجب
يلزم ان فضل اذا ان يرجعها
الكنها تثبت ان مات ولم
وهبة لازمة في حرم
الا ابا وجائز ان يأخذها
مع قول أو مع نية من مال
ما لم يضر والى بالولد
وليس للولد ان يطالبها
له على الأب من الانفاق

في الشرع بيعه بنص متضح
باذن واهب على ما يحتذى
كما أتى موضعا للمبصر
عدل بقدر ارثهم اذ يكتب
حما يسوى بينهم فاتبعها
يسو بينهم بقسم ان حتم
رجوع واهب بها فاقتموا
ويتملك بقبض نفذا
أولاده ما شا بلا اشكال
فان أضر فامتنعه واقعد
أباه بالدين يسوى ما وجبا
في الشرع ذا له بلا اختلاف

فصل

ذو المرض المخوف كالبرسام
قيام أو وجع قلب ذكرا
لوارث له فذا لا يلزم
ولا لغريمه من الأنعام
الا بسا اجازة الوراث

قطعا وذات الجنب أو دوام
تبرع منه فقل ان صدرا
قطعا بشيء عند من قد علموا
بأكثر من ثلث الحظام
لحقتهم في ذلك التراث

ذا ان توفى متبرع علم وان برى فكصحيح قد فهم

كتاب الوصايا

سن لمن ترك مالا كثيرا
ولا تجوز بزيادة على
لوارث بشيء الا ان أتت
لذين بعد الموت فالوصيه
وكرهت ذي من فقير كانا
تجوز بالكل لمن لا وارثا
ان لم يف الثلث بالوصايا
في الخلق ان أوصى امرء لوارث
صحت وعكس ذا بعكس واعتبر
ايصاؤه بخمسه بلا امترا
ثلثه لأجنبي قتل ولا
اجازة الوراث منهم صدرت
تصح تنفيذا لدى البريه
وارثه مقترا قد بانا
له فكن عن العـلوم باحثا
فالنقص بالقسط لدى البرايا
فصار عند الموت غير وارث
لها قبولا بعد موت قد خبر

باب الموصى له

تصح يا صاح لكل من يصح
وهكذا تصح بالمشاع
كثله بقدره ذا يعتق
كذا بحمل ولحمل حقا
ولا تصح ذي لجن وملك
تملكه شرعا بحق متصح
لعبده قطعا بلا امتناع
منه وباقيه له فحققوا
وجوده من قبلها تحققا
كذا بهيمة وشخص قد هلك

باب الموصى به

تصح بالمعدوم قطعا وبما
يعجز عن تسليمه اذ علما

أيضا وبالجهول وهي تبطل
وان له وصي كما قد بينا
فمثل له لذلك مضموما الى
بسهم ان وصى له في الناس
بتلف الموصى به لا يجهل
بمثل حظ وارث قد عينا
مسألة الوارث فيما تقلا
فقل له السادس بلا التباس

باب الموصى اليه

وصية المسلم صححها الى
المسلم ذالا تصح فاعلما
يملكه الموصى وهذا كفضا
من في مكان مات لا وصى به
وجوزن لمسلم بحضرته
فيفعل الاصلح فيها يا فتى
كل مكلف رشيد عدلا
وصية الا بشيء عدلما
ديونه ونحوه فيرتضى
له ولا حاكم فيه فاتتبه
بين الانعام أخذه لتركه
من بيعها أو غيره فيما أتى

كتاب الفرائض

وسبب الارث نكاح أو ولا
يمنعه عند رواة الدين
ورثة الناس ذوو فرض علم
اما ذوو الفروض فيما اعتبروا
الابوان وكذا الزوجان
والبنت ثم بنت الابن تحسب
فالنصف للزوج وذا مع عدم
أو رحم قد جاء فيما فصلا
رق وقتل واختلاف دين
وعصبات بعدهم ذوو رحم
فعدمهم عشرة قد ذكروا
والجد والجددة للانسان
والاخذ ثم ولد الام يكتب
وجود فرع وارث فيما نسي

وهو لبنت ولبنت الابن مع
وهو لأخت من أب وأم
وهو لأخت من أبيه حقا
والربع فرض الزوج ذا مع الولد
وهو أتى لزوجة فصاعدا
والثمن فرض زوجة فأكثر
والثلثان يافتى فرض العدد
كذا لعد من شقيقات أتى
والثلث فرض اثنين من أولاد
حظ الاناث فيه كالذكور
تعال هذا مع فقد الولد
من اخوة أو أخوات الميت
لكن لها في العمر يتين
والسدس فرض أمه مع الولد
من اخوة أو أخوات التاوى
وهو لبنت ابن فأكثر يرى
وهو لأخت لأب فأكثر
ومع فرع وارث ذا للأب

عدم ولد الصلب فيما يتبع
مع عدم الفرع بغير وهم
لكن ذا مع عدم الأشقا
وولد الابن بنص قد ورد
مع فقد فرع وارث قد أكدا
مع ولد أو ولد ابن قررا
من البنات أو بنات بن ورد
أو أخوات لأب قد ثبتا
أم فصاعدا لدى العباد
والثلث فرض الام فى المسطور
وولد الابن وفقعد العدد
فأفهم كلاما جاء عن ثبت
ثلث ما يفتى فمع تبينى
أو ولد الابن يقينا أو عدد
وجدة فأكثر مع تساوى
مع ابنة الصلب فكن مستبصرا
مع أخته لأبوين حررا
وهكذا الجيد بغير كذب

فصل في الجد والاخوة

والجد مع ولد لأم وأب
الا اذا القسمة نقصته عن
ويا آخذا لأحظ مع ذى الفرض له
أو سدس الكل بغير لبس
أخذه وسقط الاخوة ذا
لا عول لا فرض مع الجد برى
عد على الجد شقيق ولدا
وتأخذ الاخ من الاصلين
وما تبقى حازه ولد الاب

أو لأب كالأخ يساذا الادب
ثلث الترات فله الثلث علن
من قسمة أو ثلث باق أفضله
لكن اذا لم يبق غير السدس
فى غير الكدرية قد تحتذى
للأخت قل الا بها قد حررا
أب وأعطى ماله قد أكدا
تمام فرضها بغير مين
فاحفظ لما نظمته من مطلب

فصل

وتسقط الاجداد قطعاً بالأب
وكل جدة بأم تسقط
وولد الاصلين يا صاح احجب
وولد الاب بهم قد سقطا
وكل ولد الام بالجد سقط
وأسقطن ابن أخ وعمما

وابعد فهكذا بالأقرب
وولد الابن بابن ضبطوا
بالابن وابن الابن حقا والاب
وبأخ للابوين ضبطا
أيضا بفرع وارث يا من ضبط
بالجد فاحفظ يا أخى علما

باب العصبية

والعصبية كل من لو انفرد
لأخذ المال بحق قد ورد

فالأقرب الابن لدى التحقق
ثم الاخ الشقيق ثم من أب
فعمه الشقيق حيث وجدنا
من بعده وعاصب ان عدما
فعصباته لدى من أتقنا
شقيقا أو ذا لأب قد بانا
في محكم الآي فكن أو اها

ومع ذوى الفرض له ما قد بقي
ثم ابنه فالأب فالجد أحسب
ثم بنو هذين حقا أبدا
قل ثم عم لأب بنوهما
فورث المعق ان كان هنا
والابن وابنه أخ قد كانا
كل له مع أخيه مثالاها

باب اصول المسائل

أصلهما اثنان كما أتانا
ثلاثة بلا امتراء بأفطن
كما أتى والثلث من ثمانية
عند ذوى العرفان لا تعول
أو سدس أو هو فيما ثبتا
وعولها يبلغ عقد العشرة
أو كان مع سدس من اثني عشر
والثلث مع سدس بدا بين البشر
وعولها بشنها يقينا
بعد ذوى الفروض في الميراث
كل بقدر فرضه ياذا العلا

نصفان أو نصف وباق بانا
والثلث والباقي أو الثلثان من
والربع من أربعة علانية
فهذه الأربعة الاصول
والنصف مع ثلثي أو ثلث أتى
من ستة صورتها مشتهره
والربع مع ثلثين أو ثلث برى
وهذه عالت الى سبع عشر
من أربع تحسب مع عشرينا
وان يبقى شيء من التراث
وليس ثم عاصب رد على

لكن على الزوجين لا يرد قطعا كما بدأ أتانا الرشيد

باب التصحيح والمناسخات وقسمة التركة

على فريق سهمهم اذا انكسر
باينه أو وفقه فاضربه ان
في أصل مسألتهم بلا امترا
فذاك ما بلغ يا من عقله
واعطين لفردهم ما كانا
فاضرب هديت عددا لهم ظهر
وافقه حقا بجزء قد زكن
وان تعمل فالضرب بالعول جرى
منه يقينا قل تصح المسألة
لجميعهم أو وفقه اذ منا

فصل

وان ميت من قبل قسم المال
ان ورثوا الثاني كمثل الاول
وان يكن وارث كل ميت
وصحح الاولى كما قد فصلا
مسألة له وصحح ما انكسر
ثان فان لم يرثوه شرعا
ثم قسمت أسهم الثاني على
وانظر فان انقسمت كما رسم
ضربت كل الثانية أو وفقها
ومن له شيء بها علمته
ومن له شيء يرى في الثانية
بعض ذوى الارث بلا اشكال
فاقسمه بين من بقى لا تهمل
لا يرثون غيره فاستبثت
واقسم سهام كل ميت على
كما بدأ موضحا لمن سبر
كأول صححت لأولى قطعا
مسألة الوارث يا من عقلا
من أصلها صحت وان لم تنقسم
ان كان للسهم في الاولى افقها
فاضربه ذا فيما بها ضربته
فانه يضرب ذا علانية

فى كل ما قد ترك الثانى أو فى وفقه فاعمل بقسم قد روى

فصل

فى القسم ان أمكن فيما أكدا نسبة سهم كل وارث بدا
حقا بجزء من جميع المسألة فاجعل كما نسبته يا صاح له

فصل

كل قريب غير ذى فرض فهم وليس بالعاصب فهو ذو رحم
كولد البنات والعمات وكأب للأم والخالات
فيرثون ميراثهم اذا لم يكن له صاحب فرض يعلم
كلا ولا عاصب فلينزلوا بمنزل من أدلوا به لا يجهل
حظ الاناث كالذكور قل سوا عند استواء جنسهم يا من روى
جهاتهم أبوة أمومه بنوة بين الورى معلومه

باب ميراث الحمل والخنثى المشكل

وان يكن حمل مع الوراثة وطلبوا القسمة للميراث
فقف له الاكثر من ارث بدا لاثنتين أو ثنتين حتى يولدا
فياخذ الحق ورد الباقي لأهله فى قسمة الحداق
ولتدفعن لوارث قد كان لا يحججه ارثا له قد كملا
ومن ينقصه اليقين فاسمعا وورثته ان بكى أو رضما
أو استهل صارخا أو وجدا منه دليل للحياة أرشدا
سوى يسير الاختلاج والنفس كذا تحرك يسير ما التبس

خشي فان أشكل حين اختبرا وما استبان أمره فاعتبرا
له في الارث نصف ميراث ذكر ونصف ميراث لائثي قد ظهر

كتاب العتق

والعتق شرعا جاء من خير القرب عبد كسوب عتقه قل يستحب
وعكسه بعكسه فيما كتب فاكره أخى عتق غير مكتسب
تعلقه بالموت صح شرعا وذا هو التدبير فاعلم قطعا

باب الكتابة

تسن مع أمانة للعبد وكسبه كتابة فاستهدى
مع عدم الكسب فشرعا كرمت مكاتب جواز بيعه ثبت
يقوم مشتريه فى مقام مكاتب العبيد فى الاحكام
فبالأداء ما عليه يعتق والمشتري له الولاء حققوا

باب احكام أمهات الاولاد

وأم ولد فبموت السيد تعتق من جميع ماله اهتدى
ان ولدت منه لدى البريه ما فيه صورة ولو خفية
وحكمها كأمة الابما قد ينقل الملك بها قد علما
كبيعتها وماله يراد كرهنها فيما حكى الامجاد

كتاب النكاح

مع شهوة قل يشرع النكاح وهو لغير شهوة يباح
ومن بتركه يخاف من زنى فذا عليه واجب قد بينا

سن نكاح ذات دين وحسب
بكر جميلة بغير أم
أنظر الى ما قد بدا في الغالب
تصريحه بخطبة المعتده
أن لم يكن زوجا له قد حلت
رجعية وخطبة قطعاً على
ولو ولود أجنبية ياذا الادب
واحده وقل له عن علم
منها بغير خلوة يا صاحبي
يحرم ما دامت ترى في العده
وهكذا تعريضه بخطبة
خطبة مسلم أجيب فاعقلاً

فصل

ركناه ايجاب أتى بلفظ
أيضاً قبول وهو فيما يستمع
هذا النكاح نصاً أو يقول
من عنهما عجز قل كفاء
بكل لفظ في الانام عقلاً
أنكحت أو زوجت ياذا الحفظ
قبلت أو رضيت أو يقول مع
زوج تزوجت فذا قبول
معناها الخاص لمن وعاه
وان تقدم القبول بطلا

فصل

شروطه أربعة بلا امترا
الثاني من شروطه رضاهما
والبالغ المعتوه والمجنونة
فلأب ايجبارهم يا صاح
كسيد مع الاماء وكذا
فلا يزوج غيرهم صغير سن
تعيين زوجة وزوج خبرا
غير صغير قل وبكر فهما
ودون تسع ثيب معلومة
كذا وصى الاب في النكاح
مع عبده الصغير يا من احتدى
ولا صغيرة بحال فاستين

كلا ولا بتتسع الا باذنها وهو كما تجلي
صمات بكر وكلام منجلي من ثبت موطوءة في القبل

فصل

الثالث الولي ذا فيه اشترط حرية ذكورة رشد ضبط
تكليف اتفياق دين في الوري عدالة الولي ذا لو ظاهر
لكنها في سيد لا تشترط وهكذا السلطان فاحذر الفلظ
يقدم الاب يقينا حتما ثم وصي الاب فيه ثما
جد من الاب لها وان علا فالابن فابنسه ولو ذا نزلا
وهكذا شرعا على ترتيب ارث كما جاء بغير ريب
قل ثم مولى منعم نم ولا وبعده السلطان نصا نعلا
ان عضل الاقرب في الانام او لم يكن أهلا لدى الاعلام
او غاب ذاك غيبة نقطعه نصا فلا تقطع يا من سمعه
الا بكلفه وشق يعهد زوج حرة ولي أبعده

فصل

رابعها شهادة اثنين اشترط ذكورة تكليفا أيضا قد ضبط
عدالة سمعا ونطقا فيهما ليحصل المقصود شرعا بهما
كفاءة ليست بشرط يلزم لصحة النكاح فيما قدموا

باب المحرمات في النكاح

على الابد في الشرع أم تحرم وجدة وان علت اذ تعلم
وهكذا البنت كذا بنت الوالد هذا وان سفلن في حق ورد

بنات ولدها بحكم نفذا
أخ وبناتها فمع لنقل
وعمة وخالة وان علت
بنسب الا أخت ابن تفهم
بالعقد زوجات أب وان علا
بالعقد أم عرسه وان علت
كذا بنات ولدها فيما ثبت

والاخذ مطلقا وبناتها كذا
ولو سفلن قل وبنات كل
وبنت ولدها ولو ذى سفلت
وبالرضاع حرمن ما يحرم
وأم أخته وحرمن فى الملا
وابنائه وان نأى وحرمت
وبناتها قل بالدخول حرمت

فصل

كأخت معنقدة فى المعتد
وتنقضى عدتها نصا أتى
تحريم حتى يافتى يطأها
بشرطه ولا تحل فى الورى
قطعا ولا كافرة للمسلم
والشرط كونها من الحرائر
مملوكة مسلمة فيما ثبت
لحاجة لمتعة أو خدمة
ثمن جارية احفظ ما علن
وسيد حرم عليه أمته
عبد لولدها عليها حظرا

تحريم أخت عرسه الى أمد
ومن زنت حتى تتوب يافتى
ومن ثلاثا فى الورى طلقها
زوج يكون غيره بلا امترا
مسلمة لكافر مذمم
الا الكتابية فيما قيد قرى
والمسلم الحر عليه حرمت
ما لم يخف من عنة العزوبة
مع عجزه عن مهر حرة وعن
على عييد حرمن سيده
وأمة الوليد وحررة ترى

ومن بعقد وطؤها قد حرما
الا أما أهل الكتاب فتحل
فهوا كذا بالملك يا من فهمها
فالفهم هديت يا أخي ما نقل

باب الشروط والعيوب في النكاح

والشروط في النكاح يا خليلي
قسم صحيح كاشتراط المرأة
هذا ونحوه فقل ان لم يف
وفاسد به النكاح يبطل
كذا نكاح بالشغار وسما
كذا معلق على شرط خلا
ومنه نوع صح عقد معه
أو أن يقيم عندها أكثر من
وكل من شرط نفى عيب
به فبانت بخلافه نقل

قسمان قد جاء بلا تبديل
في مهرها زيادة فائت
بالشرط فالفسخ لها فيما اقتضى
وهو نكاح متعه لا يجهل
وهكذا محلل قد علما
مشيئة الاله جل وعلا
كشروط الا مهر ذا يدفعه
ضرتها ونحوه مما زكن
لا يفسخ النكاح يا حبيبي
شرعا له فسخ النكاح يا رجل

فصل

عيب النكاح في الوري تنوعا
أولها يختص بالرجال
والثاني بالمرأة يختص قلى
وثالث مشترك بينهما
يفسخ بالعيب ولو ذا حدثا

ثلاثة فكن أخي ممن وعما
كالجب والعنة في المثال
كرتق وقرن وعقل
مثل جنون وجمام فهما
بعد الدخول عند من قد بحثا

تأجيل عيّن لدى من أتقنه
منذ تحاكما فان ذا لم يطا
خيار عيب عند من قد علما
دل على الرضا به ممن علم
لا فسخ ههنا وفي خيار
الا بحاكم لدى الاخير
بعد ثبوت عنة فيه سنه
فيها فقل فسخ لها قد ضبطا
على التراخي وهو يسقط بما
الا لعنة فبالقول فهم

باب نكاح الكفار

يقر كفار بنص مرعي
ان حله اعتقدوا يقينا
ان أسلم الزوجان فالحليله
اذا اقر عند أهل الدين
على نكاح فاسد في الشرع
قطعنا ولم يرتفعوا الينا
مباحة في الشرعة الجليله
بحكم حق جاء عن يقين

باب الصداق

مشروعة تسمية الصداق
وكلمها صح لدينا ثمنا
وواجب بالعقد مهر المثل
وان تزوج على ألف ترى
تسمية صحت فلو ذا طلقا
رجع بالالف عليها قل ولا
وشرط شيء قد أتى لغير أب
في العقد والتخفيف عن حذاق
أو أجره صححه مهرا أتقنا
ان بطل المسمى فافهم نقلي
لها وألف لأبيها في الوري
قبل الدخول بعد قبض حقا
على أبيها لهما شيء جلا
فهو لها بغير ريب قد وجب

فصل

صداقها تملكه بالعقد لكن اذا طلقها ذو الرشيد

قبل دخوله بها أو خلوة
 ومن توفي يا أخى منهما
 ورثه الآخر شرعا نقلا
 وان تكون قبلهما قد طلقت
 بقدر يسره وعسره ذكر
 من وطئت بشبهة أو بزنا
 لها ولكن معه لا يجب
 فنصفه حكما له فى الشرعة
 من قبل فرض أو دخول فهما
 وذى لها مهر نسائها انجلا
 فتمعه لها عليه حققت
 وبالدخل مهر مثل يستقر
 كرها فمهر المثل حقا بينا
 ارش بكاره فهذا المذهب

باب وليمة العرس

وليمة العرس ولو بشاة
 اجابة الداعى اليها تجب
 وصائم فرضا اذا اجابا
 وسن اعلان النكاح قطعا
 فيه أى النكاح للنساء
 مشروعة عن سيد الثقات
 بشرطه وغيرها فيندب
 يدعو ونفلا يا كل استجابا
 والضرب بالدف مباح شرعا
 دليله جاء بلا خفاء

باب عشرة النساء

ولازم كلا من الزوجين
 يحرم مطل كل واحد بما
 تسليم حرة بعقد يلزم
 فى بيت زوج طلب استقرارها
 وأمة تسليمها ليلا فقط
 بالعرف عشرة بكل حين
 عليه للأخر قد تحتما
 ان صلحت للوطء يا من يفهم
 فيه اذا لم تشترط ذى درها
 لا فى نهار حيث زوج ما اشترط

وحرة حليها فالزموا
 من كل أربع من الليالى
 وكل سبع ليلة للأمة
 بطلب من زوجة ان قدرا
 فوق شهر ستة فطلبت
 فان أبى لغير عذر فرقا

بأن يبيت عندها يفهم
 واحدة حقا بلا اشكال
 ووطء زوج كل ثلث سنة
 يلزمه وزوجها ان سافرا
 قدومه لزمه فيما ثبت
 بينهما ان طلبت فحققا

فصل

واجبة تسوية فى القسم
 واعلم بأن عماده الليل لمن
 والعكس بالعكس وان تزوجا
 سبعا وثب ثلاثا وجبت
 عصيانها اياه فيما علما

بين الحلائل بخير حكم
 معاشه النهار فى نص علق
 بكرا أقام عندها ما نهجا
 وبعدها دار بحق قد ثبت
 محرم شرعا لدى من علما

باب الخلع

والخلع قل صريحه خلعت
 قل وهو فسخ صح الا أن أتى
 أو نية الطلاق أو كنيته
 ولا يصح الخلع شرعا الا
 ويكره الخلع له بأكثر
 وليس للوالد فى التقرير

وهكذا فاديت أو فسخت
 هذا بلفظ للطلاق ثبتا
 فطلقة مينة لزوجه
 بعوض كثر ذا أو قلا
 مما لها فيما مضى قد أمهرا
 خلع حيلة ابنه الصغير

ولا طلاقها ولا بنت له
ان علق الطلاق زوج بصفه
أبأنها ثم بعقد رجعت
بعوض من مالها يبذله
وبعد ذلك عند أهل المعرفه
تطلق ان بعد الرجوع وجدت

كتاب الطلاق

وصحح الطلاق ممن عقله
من بزوال عقله قد عذرا
بفعله فوقع الطلاق لم
وسنة الطلاق أن يطلقا
لم يطء الزوجية فيه ويقع
لا سنة لا بدعة لصغرى
وغير مدخول بها ومثلها
صريحة لفظ طلاق عرفا
غير مضارع وأمر منجلى
به الطلاق أوقعوا متى وجد
من كل زوج أو وكيل فيه له
فى الشرع أو أكرهه من قدرا
يقع وكان ذلك منه كالعدم
واحدة فى حال طهر حقا
طلاق بدعة بنص يتبع
وايسات من وجود الاقرا
حيلة قد استبان حملها
وما من الطلاق قد تصرفا
أيضا مطلقه اسم فاعل
هذا ولو لم ينوه فيما اعتمد

فصل

كناية ظاهرة بلا امترا
وانت بتة كذا خليه
وانت حره وانت الحرج
نحو اخرجى واستبرىء ولست لى
كنجو أنت بائن بين الورى
وبتلة وهكذا بربيه
أما الخفية ففما نهجوا
بامراة أو اذهبي واعترلى

كذا الحقى بأهلك وكلمنا
وبالكنىايات الطلاق لا يقع
الا بحال غضب أو حال
أو جاء ذلك منه فى جواب
ظاهرة بها الثلاث اوقعوا
اشبه هذا فى نصوص العلما
الا بنية لى من اتبع
خصومة فاستمعوا مقالى
سؤالها أوقعه لا تحابى
وما نواه بالخفية اسمعوا

باب ما يختلف به عدد الطلاق

يسلك حر ومبعض علم
والعبد ثنتين فحر قد روى
انت الطلاق قال أو عليا
اوقع به واحدة وان نوى
ثلاث تطليقات افهم ما رسم
ان قال ذا يلزمنى الطلاق أو
أو أنت طالق فبأ أخيا
ثنتين أو ثلاثا أوقع ما نوى

فصل

وصحح استثناء نصف فأقل
وعدد المطلقات واشترط
ونية من قبل أن يتما
وهو بقلب من مطلقات
من عدد الطلاق عند من عقل
عادة اتصال لفظ قد ضبط
مستنى منه جاء فأحفظ حكما
يصح وامنع من الطلقات

باب الطلاق فى الماضى والمستقبل

من قال انت طالق أمس ولم
لم يقع الطلاق فيما حقا
من زيد أو منه وامكن قبل
ينو له فى الحال ايقاعا علم
وان أراد بطلاق سابقا
ما لم تكن قرينة بها استدل

كغضب وان توفي أو خرس
فذاك لم يقع وانت طالق
في الحال يا صاح وعكسه اعلم
أو جن من قبل البيان فالتبس
قبل وفاتي فهي حقا تطلق
ذا معه أو بعده فيما نمي

باب تعليق الطلاق بالشرط

بشرط ان علقه زوج بدا
من قال بالشرط لساني سابقا
وادوات الشرط نحو ان متى
وحالف ليفعلن شيئا فلا
وفاعل لما عليه حلفا
يحدث في الطلاق والعناق
ينفع غير ظالم تؤل
لم يقع الطلاق حتى يوجد
ولم أرد وقع حالا حقا
ومن أي واذا فيما أتى
بر بغير فعل كله اعقلا
سبانا أو جهلا لدى من عرفا
فقط كما قد جاء عن حذاق
ان جاء منه في اليمين فاقبلوا

باب الشك في الطلاق

من شك في الطلاق أو ما علقا
ان شك في عدد ما قد طلقا
ومن رأى خريفة فظنها
فقال انت طالق نيتيه
وعكسها قل مثلها بلا فند
عليه لم يلزمه شيء مطلقا
اذا بنى على يقين حقا
زوجته من الوري اذا النهى
زوجته قل طلقت زوجته
فابحث عن التحقيق تطفر بالرشد

باب الرجعة

من طلق العرس طلاقا خيرا
في الشرع غير بائن تقررا

فقل له رجعتها يا صاح في
ولفظها راجعت زوجتي وما
وحصلت بوطنها ولا يصح
ان طهرت من حيضة ثالثة
بانث ولا تحل قبل عقد
عدتها لو كرهت فيما اقتفى
شاكلة لا كنت كحت فاعلما
تعليقتها بشرط احفظ ما شرح
واغتسلت قبل ارتجاع مثبت
جديد اسمع يا فتى واستهدى

فصل

ان ادعت لها انقضاء عدة
ان انكر الزوج ودعوى الحرة
في زمن أقل من عشرينا
ولحظة فانها لا تسمع
ومن أتم عدد الطلاق
عليه قل حتى يطاها في قبل
لا في نكاح فاسد وحيض
كلا ولا في حال احرام وفي
بممكن فقولها فاقبت
بالحيض يا صاح انقضاء العدة
يوما وتسعة أت يقينا
فافهم اشاراتي الى ما يتبع
للعرس حرمها على الاطلاق
زوج مع انتشار اعلم ذا وقل
ولا نفاس أو صيام فرض
ملك يمين فاعلمنه واقتفى

باب الايلاء

والزوج ان حلف بالاله
ان لا يطا زوجته في القبل
أو مدة تزيد في العمد على
فذا هو المولى فقل اذا مضت
أو صفة له بلا اشتباه
في العمر وهو ممكن للمؤتى
أربعة من أشهر بين الملا
أربعة من الشهور علمت

ولم يف بوطئها في القبل
يامره الحاكم بالطلاق
طلق حاكم عليه في البشر
لها بغير حلف معقول
قطعها بلا عذر له فيما جلى
فان أبي فكان ذا شقاق
وتارك الجماع قصده الضرر
منه ولا عذر فذا كمولى

باب الظهار

حرمه يا صاح وقل من شبهها
بعض أو بكل من عليه
كظهر أو عضو لها لا ينفصل
والزوج ان حرمها فاطلقا
وان تقله زوجة للبعل
لكنما كفارة الظهار
زوجه من الوري أو بعضها
تحرم في الشرع بلا تمويه
فهو مظاهر يقينا قد عقل
فهو ظهار عندنا تحققا
فلا ظهار في أصح النقل
تلتزمها فابحث ولا تمساري

فصل

عليهما وطىء دواع حرمها
كفارة الظهار قل مرتبه
مؤمنة مجزئة فان لم
شهرين حتما متتابعين
عليه ان يطعمم في الانام
من قبل تكفير بنص علما
قد وردت في الشرع عتق رقبه
يجد فذا يصوم فيما نعلم
وعاجز عنه بغير مين
ستين مسكينا بلا ائسلام

كتاب اللعان

من بالزنا زوجته قد قذفا
جاز له اسقاطه كما أتى
فخاف من حد عليه عرفا
في الشرع باللعان وهو يافتى

بأن يقول أربعاً كما ثبت
امرأتى ذى واليشر ان حضرت
حتمما وفي خامسة فاليقل
ان كان كاذبا بما به رمى
أشهد بالله لقد كذب ذا
تقول فى خامسة تبديها
من ربه ان كان ذاك صادقا
واثبتن فرقة على الأبد

أشهد بالله العلى لقد زنت
لها والاسميت ونسبت
وان عليه لعنة الله العلى
ثم تقول أربعاً فافتهما
فيما به رماني من زنى كذا
حتمما وان غضبا عليها
ثم اسقط الحد وكن محققا
هنا ويتنفى بنفيه الولد

فصل

ومن أتت بولد من بعد
ذا منذ أمكن اجتماعه بها
أو ولدت قطعاً لدون أربع
وكان ذا ممن لثله ولد
وبيلوغه فقل لا تحكموا
من باع أو اعتق من قد اعترف
فولدت لدون نصف عام
والبيع قطعاً باطل في المعتد

مضى نصف سنة في العد
نصاً أتى معتبراً فانتبهها
من السنين مذ ابانها فع
كأين لعشر الحقوا به الولد
ان شك فيه فاعلموا وعلموا
بوطئها بين الورى يا من عرف
لحقه شرعاً لدى الأعلام
لأنها صارت له أم ولد

كتاب العدد

لا عدة في فرقة الأحياء من قبل وطىء جا بلا امتراء

أو قبل خلوة بها واشترط
وكونه بلغ عشرين واشترط
وعلمه بها وللوفاء
للموطين، وطىء مشلها قد ضبط
لخلوة طاعتها فيما ضبط
تلزم مطلقا لدى الثقات

فصل

واعلم بانما ذوات العمد
فحامل تعتد مطلقا الى
بسا تصير أمة أم ولد
وهو لحوق حملها بالبعل
ست شهر يا فتي واعتبرا
والاكثر المحسوب بالاعوام
ست كما قد جاء في المعتمد
وضع لكل حملها فيما انجلا
به بشرط يا أخي يعتمد
شرعا وأدنى مدة للحمل
غالبها تسعة أشهر ترى
أربعة تكمّل في الانام

فصل

ثانية من مات عنها البعل
فموته قبل دخول يعلم
تعدت ثلث سنة مع عشرة
تعد من ابانها بين الملا
من عدة للموت شرعا ثبتت
ثالثة ذات اقراً مفارقه
فعدة الحرة فيما قررا
ثلاث حيضات وتعد الاما
حقا وليس منه فيها حمل
أو بعده سيان فيما يفهم
حرة احسب نصفها للامة
في مرض لموته الاطولا
أو عدة الطلاق اذا ان ورثت
في حالة الحياة كالمطلقه
قل والمبعضه نصا حررا
بحيضتين عند من قد فهما

رابعة من زوجها في الناس
ولم تحض لصغر معلوم
ان اعتداد حرة بالاشهر
شهران نصا والمبعضة قل
خامسة من حيضها قد ارتفع
فستة تعتد ذي في النقل
يبقى ثلاثة فندى للعدة
وان تكن قد علمت ما رفعه
بانها في عدة قل تبقى
فهي به اعتدت ولو طال الزمن
فالزموها عدة الايسة
لما تر حيضا ومستحاضة
او هي مبتدأة كعدة
وامرأة المفقود وهي يا فتى
من السنين اربعا منذ فقدا
ظاها الهلاك او تسعينا
لغيبة ظاها السلامه
للموت قل من بزنا قد وطئت
في عدة واستثن يا ذا العقل

فارقها حيا بلا التباس
او لا ياس فاعلموا يا قوم
ثلاثة وامه في الاشهر
فبالحساب الكسر فاجبر يا رجل
قطعا ولم تدر بماله رفع
تسعة اشهر ترى للحمل
وشهرا أنقص أمة في المدة
فحكها بان لمن قد سمعه
حتى يعود حيض هذى صدقا
ان بلغت سن اياس قد علن
وعدة لمراة بالغه
معبادة ناسية للعادة
معلومة لا امرأة ايسية
سادسة تعتد فيما قد أتى
ان كان ذا غيبة فيما بدا
مذ ولد المفقود وخذ يقينا
ثم هي تعتد بلا ملامه
او شبهة فهي كمن قد طلقت
جارية ليست بذات بعل

فانها استبرأت بحيضة
أو بزنا أو بنكاح فاسد
مقامها ما كان عند الثاني
من عدة الاول قطعاً ثما
معتدة ان وطئت بشبهة
تتم ما لأول في العمد
منه فلا يحسب يا اخواني
تعد للثاني بحق ينمى

فصل

ويجب الاحداد في الشرع على
وهو لأثنى باثن من حي
ترك لكل زينة وطيب
في نظر الناس اليها قل وما
وعدة الوفاة شرعاً لزمتم
تحول منه عليها يحرم
خروجها يجوز في النهار
من زوجها عنها توفي فاعقلا
يساح والاحداد في المرضى
وكلمة قد جاء بالترغيب
يدعو الى جماعها فافتهما
في منزل هي فيه حيث وجبت
ان جا بلا عذر لدى من يفهم
لحاجة بها بلا انكار

باب الاستبراء

وان طرى لذكر ملك امه
ومثلها يوطى فوطئها حرم
عليه الا بعد الاستبراء
فاستبرأ ن حاملاً بوضع
بحيضه واحدة بلا امرا
من أى شخص كان يذا المكرمه
كذا مقدمات وطيء قبل فهم
حقاً كما جا بلا امراء
وحائلاً تحيض قل عن قطع
وذاث اشهر بشهر قررا

كتاب الرضاع

يحرم من رضاعة ما يحرم
من نسيب بان ينص يعلم

محرم عند رواة الدين
وتثبت الحرمة بالوجور
وهكذا أثبتته بدر ميتة
ومن عليه بنتها قد حرمت
في الناس طفلة فقطعا تحرم
بأن كل رجل عليه
مثل ابيه وابنه ان ارضعت
صغيرة طفلة اعلمنها
من قال للزوجة أنت أختي
حقا بطلاق نكاحه ولا
ان صدقته قل ونصفه يجب
وكله بعد دخول مطلقا
اما اذا قالت له ذى فكذبا
من شك في الرضاع أو في عدد

خمس من الرضعات في الحولين
وبالسعوط ذا على المشهور
ودر من قيد وطئت بشبهة
كأمه واخته فارضعت
عليه حكما بان شرعا واعلموا
تحريم بنته بلا تمويه
زوجته بلبن منه ثبت
فهكذا عليه حرمتها
من الرضاع يا فتى فافت
مهر لها ان كان ذا ما دخلا
ان كذبت فاستمع حقا كتب
اوجب لها شرعا كما قد حقا
فانها زوجها ذا كتب
له بنى على اليقين فاقد

كتاب النفقات

عليه للزوجة انفاق لزم
وكسوة بالعرف مما يصلح
لكن اذا تنازع الزوجان
موسرة مع موسر لها فرض

فيما أتى قوت وسكنى قد علم
مثلها وكل ذا موضع
تعتبر الحالة عن اتقان
عادة موسرين حكما ما نقض

وللفقيرة مع الفقير عادة مثلها لدى التقدير
موسرة مع معسر بين الوري وعكسها ما بين ذلك يرى

فصل

نفقة تلزم للرجعية من نشزت أو حبست أو سافرت
وكسوة أول كل عام وحيث لم يتفق فقل في ذمته
من ماله فإن ميثا رجعا وارثه حقا عليها فاسمعا
وبائن جلي لدى البريه لحاجة لها باذنه اسقطت
لحرة عليه بالتمام تبقى وان هي انفقت في غيبته

فصل

والزوج ان تسلم الزوجة أو ومثلها يوطى فشرعا وجبت
هذا ولو مع جبه وعتته لها امتناع جاء حتى قبضا
ان عجز الزوج عن الانفلاق فقل لها فسخ النكاح يا فتى
والزوج ان غاب وقد تعذرا وهكذا استدانة عليه
لكن يكون ذا باذن الحياكم بذلت النفس له فيما رووا
نفقة لها عليه فرضت كلا ومع صغره وعتته
صداقها الحال كما قد فرضا قطعنا على الزوجة للاملاق
لكن باذن حاكم كما أتى انفاقها من ماله بلا امترا
فقل لها الفسخ بلا تسويه فاحفظ تكن علامة في العالم

باب نفقة الاقارب والماليك

وأوجبوا نفقة عليه شرعا بمعروف لوالديه

وان علو وولده وان سفل
من يرثه بفرض أو تعصيب
سوى عمودى نسب مع فقر
وعجزه عن حرفة ان فضلت
للعرس والقن عليه قررا
ما وجبت من راس مال وثمان
فوارث بقدر ارثه ورد
حتى ذوى الارحام منهم ولكل
لا رحم قد كان من قريب
من وجبت له بغير ذكر
عن قوت نفسه وعن قوت ثبت
يوما وليلة كفطرة ترى
ملك ولا آلات صنعة علب
انفاقه الا ابا بها انفرد

فصل

ولرقيقه عليه النفقه
ولا يكلفه مشقا كثيرا
فى وقت قيلولة والنوم
سكنى طعاما كسوة محققه
قطعاً وقل يريحه بلا امترا
ولصلاة فرضت يا قوم

فصل

والزمن مالك البهائم
وحرمن تحميمها مشقا
والحلب من البانها امنع ان اضر
مالك يقطع انفاقا جلا
اكرائها او بيعها بين الورى
اطعامها وسقيها فى العالم
ولغنها فلا يحل حقا
بولدها نصا لديننا يعتبر
لهذه للعجز فاليجير على
او ذبحها ان اكلت بلا امترا

باب الحضانة

حضانة قد وجبت لحفظ
صغير أو معتوه يا ذا الحفظ

كذا المجنون يقينا قل بحق
فأمهات أمه قد رتبوا
فأمهاته كذلك فجد
ثم لأخت من أب وأم
فلأب ثم لخالة ترى
بنت أخ وأخت اجعل بنت عم
فبنت عم لأب وعمته
فقدم الأقرب فالأقرب ذا
واشترط لأشئ كون ذاك محرما
وبعده لحاكم قد انجلا
لفاسق ولا لكافر على
ولا بها حق لذات بعيل
ذو الحق ان اسقطه منها سقط
عاد له الحق من الحضانه

فصل

ان تم للسلام من بين الوري
فذاك بين ابويه خيرا
في يد شخص لا يصونه ولا
والبنت بعد السبع قل عند الاب
سبع سنين عاقلا بلا افتري
شرعا ولا يقر محضون يرى
يصلحه نصا لدى من عقلا
حتما الى الزفاف هذا مذهبي

كتاب الجنایات

القتل عمدا ذا به اختص القود
فالعمد ان يقصد قتل من علم
بما به يقتله في الغالب
وشبه عمد قصده اذ يفعل
في غالب وهو بها ما جرحا
وسوطه وخطاء ان يفعلا
وذا كان يرمى صبيد بانا
فمات منه وكذا عمدا لصبي
وشبه عمد وخطا بلا فند
بأنه شخص من الناس عصم
كما أتى مفصلا يا صاحبي
جناية بين الوري لا تقتل
هذا كضرب بعصاه اتضحا
ما فعله له بحق عقلا
لكن أصاب سهمه انسانا
وعمد مجنون فع لمطلب

فصل

والجمع قطعوا قتلوا بفرد
ومع سقوط قود فقل يجب
من اكره المرء المكلف على
فقود أو دية عليهما
واعلم بأن من به قد أمرا
أو جاهلا تحريمه فقتلا
كما أتى شرعا لمن يستهدى
واحده من الديات قد كتب
قتل مكافئ له ففعلا
حقا أتى مينا قد فهما
من الوري غير مكلف يرى
فأمر عليه ما فيه انجلا

باب شروط القصاص

شروطه أربعة قد فصلت
وعدم الولادة المحترمه
عصمة مقتول تكافى أثبت
تكليف قاتل لدى من فهمه

باب شروط استيفاء القصاص

ثلاثة شروطه قد قررت تكليف مستحقة كما ثبت
كذا اتفقهم عليه أبدى حقا كذا الامن من التعدي
فيه الى الغير فخذ بياني ويحبس الجاني لدى الانسان
الى بلوغ وقدم غائب كذا الى افاقته يا صاحبي

فصل

ويجب استيفاؤه بحضرت سلطان أو نائبه فثبت
بالة ماضية أوجب وفي نفس بضر العنق بالسيف اكتفى

باب العفو عن القصاص

وواجب بقتل عمد قود أو دية فاعلمه يا من يرشد
يخير الولي فيما تقبلوا وعفوه عن الجميع أفضل
دية ان اختار هذا او عفا مطلقا أو هلك جان عرفا
فدية تعينت وان لزم قود او تعزير قذف قد علم
حقا لمملوك فاسقاط طلب له وبعده لسيد وجب

باب ما يوجب القصاص فيما دون النفس

وقود قد كان دون النفس كقود فيها بغير لبس
نوعان هذا واحد في الطرف فتؤخذ العين بعين فاعرف
وكل من اذن وأنف قد زكن وشفة ونحوها قطعاً كسن
بمثله بشرط الاستواء في صحة بانة بلا خفاء

أيضا وفي الكمال والمائله والامن من حيف فخذ مسائله
والثاني في الجروح ذا ان انتهت الى العظام يا فتى حقا ثبت
كموضحة وجرح ساق وعضد ونحوه فاحفظه لقيت الرشد

كتاب الديات

دية عمد تلزم الجاني فقط وغيرها فاعلم أخي بلا غلط
بأنها حتما على العواقل فانهض لنيل كل علم فاضل

فصل

دية حر مسلم فيما ورد من ذهب قل الف مثقال تعد
وهي من الفضة اثنا عشر ألف تكون من دراهم ترى
وابل قل مائة ومن بقر قل مائتان حكمها قد استقر
وهي من الشياه الفاشاة فهذه الاصول في الديات
فأيها من لزمته احضرا قبله الولي حتما قررا
في عمد أو في شبه عمد من ابل أربعا أو جيبها لنص قد نقل
فربعها بنت مخاض علمت وربعها بنت لبون كتبت
وحقة ربع وربع جذعه والخطأ أخماسا لدى من سمعه
مما تقدم ثمانون وما منها بقي فابن مخاض علما
وقيمة لهذه لا تعتبر بل اعتبر سلامة كما ذكر
ودية الحرة نصف دية لرجل من أهل دينها أثبت
وللكتاب نصف ما للمسلم وللمجوس دية فيما نمي

وهي ثمان مائة فيما علق
 اما الرقيق في الوري فديته
 وجرحه فيه على من قد جنى
 ودية الحر الجنين غره
 والقن اذ كان جنينا اجعلا
 وحره هنا فقدر كأمه
 وان جنى قن خطأ أو عمدا
 أو اتلف المملوك ما تمولا
 فاعلم بأن سيذا بخير
 في الناس أو تسليمه حقا الى

من الدراهم كعابد الوثن
 معلومة في الشرع وهي قيمته
 عليه ما نقصه فانقنا
 ساوت عشر دية للحره
 عشر القيمة امه لن يجهلا
 نصا فكن هديت ممن فهمه
 واختير مال حيث ذا تعدي
 بغير اذن سيد له انجلا
 بين فدائه بارش يخبر
 وليها يفعل ما قد نقلا

فصل

أوجب في اتلاف ما قد الفى
 كدية للنفس او اثنان او
 أحد ذلك ففيه منها
 ودية السن بلا تردد
 في كل فرد من حواس المرء
 كدية النفس يقينا وهي في
 في عدم استمسك بول أو أذى
 واكملت ايضا بكل من شعر
 في المرء منه واحد كالانف
 اكثر فالحكم كذا فيما حكوا
 نسبه اشارتى اعلمنها
 خمس من الابل في المجود
 أو نفع أكل ومشى ووطىء
 عقل وفي الكلام عند المنصف
 قد كملت أيضا لدى من احتذى
 راس وأهداب لعيني البشر

ولحية وحاجبين فاعلم
لكن بعود شعر قل يسقط
واكملت في عين اعور وان
اقيد ذا بشرطه وحتما
واكملت بقلعه ما مائلا
وفي يد الاقطع نصف الدية
وشارب حكومه فيما نمي
موجبه نصا لدينا يضبط
قلعها شخص صحيح يا فطن
عليه نصف دية النفس اعلمنا
عينا صحيحة له عمد جلا
كثيره حقا بغير مرية

فصل

خمس من الابل قل في الموضحة
وفي المنقلة خمسة عشر
دامغة في كل فرد منها
كل الشجاج حيث لم تقدر
هاشمة عشر بها موضحة
جائفة مامومة بلا امترا
ثلث التي للنفس فاعلمنا بها
فقل بها حكومة فاستبصر

باب العاقلة وما تحمله

عاقلة الانسان فيما قد رسم
او الولا قطعيا ولا عقل على
عقل على المجنون في الانسان
عاقلة الانسان قل لا تحمل
ولا اعترافا قل ولا صلحا ولا
هم ذكور العصبات يا فهم
مقتقر ولا صبي قل ولا
ولا مخالف لدين الجاني
عمدا ولا عبدا لدى من يعقل
ما دون ثلث دية النفس فيما انجلا

باب كفارة القتل

كفارة للقتل شرعا حتمت
على امرء قتل نفسا حرمت

اخطا او باشر او تسببا سواء افهم يا فتى ما وجبا

باب القسمات

ان كملت شروطها كما اتى
من وارث الدم فقل فالحلفوا
كل بقدر ارثه فان نكل
حلف مدعى عليه علما
بىدى بايمان الرجال يا فتى
يا صاح خمسينا يمينا تعرف
وراث او كانوا نساء يا رجل
خمسين يبرأ بها فافتهما

كتاب الحدود

لا حد جاء واجبا فيما نمتى
قد علم التحريم فالامام او
في غير مسجد وفيه امنع وقل
بالسوط لا يربط يا من يرشد
بضربه فلا يبالح فرقا
ويتقى الوجه وكل مقتل
وامرأة كرجل فيما ذكر
لكنما المرأة حال الضرب
مشدودة ثيابها عليها
الا على مكلف ملتزم
نائبه يقيمه فيما رووا
فقائما فى الحد يضرب الرجل
ولا يمد قل ولا يجرد
على جميع جسمه فحققا
والفرج والراس وجوبا فاعقل
كما أتى موضعا للمذكر
جالسة تكون ياذا اللب
كذا اذا فليمسكوا يديها

باب حد الزنا

وان زنى من كان ذا احصان
وغيره فالحد جلد مائة
فالرجم شرعا حد هذا الزانى
ونفى عام قل بغير مربة

اما الرقيق فبخمسين فقط
شروطه ثلاثة جليسه
فى فرج اصلى لشخص آدمى
وشروطه الثانى اتقاء الشبهة
شهادة بذاك من اربعة
فى مجلس فرد يقيناً بزنا
أو اربعاً به يقر يذكر
لكن بشرط وهو ان لا ينزعا

بغير تعريب اتى بلا غلط
تغييره الحشفة الاصلية
حتى ولو دبراً بنقل قد نمت
ثالثها مقرر فى الشرعة
من الرجال هم ذوو عدالة
واحد أيضاً وبوصف اتقنا
حقيقة الوطىء كما قد سطوروا
عنه الى تمام حد سمعا

باب القذف

مكلف بقذفه من احصنا
فيجسد الحر ثمانين تعاد
والمحصن المعنى فهو المسلم
وكون مثله يطا أو يوطا
ويسقط الحد هنا عن قاذف
حتم عليه الحد شرعاً بيننا
والعبد نصفها بحق يعتمد
العاقل الحر العفيف يعلم
شرط له كما اتى مضبوطاً
بعفو مقذوف فلا تخالف

باب حد المسكر

كل شراب يافتى قد أسكرا
ولا يباح شربه فانتبها
اذا ما لديه غيره والمسلم
ان الكثير منه كان يسكر
كثيره ما قل منه حظر
الا لدفع لقمه غص بها
بشربه له اختيار لعلم
حد ثمانين كما قد ذكروا

ان كان حرا والعييد يجلد نصف الثمانين لدى من يرشد

باب التعزير

وكل ما لأحد فيها بل ولا
فانما التعزير فيها قد وجب
ولا يزداد فيه في الناس على
عشرة اسواط دليله انجلا
كفارة من المعاصي في الملا
شرعا ولا يحتاج ذا الى طلب

باب القطع في السرقة

مكلف ملتزم ان سرقا
من حرز مثله وليس فيه
قطع شرعا ونصاب السرقة
أو ربع دينار بغير مين
ويثبت القطع بشاهدين
يدوم ذا عليه حتى يقطعا
بأن يرى المسروق منه في الوري
والقطع يا فتى اذا تحتما
قطعت اليمين من يديه
وحسنت حتما بزيت مغلى
من مال معصوم نصا يا حقا
من شبهة له لدى الفقيه
ثلاثة دراهم محققه
أو ما يساوى واحدا من ذين
عدلين أو يقرر مرتين
وهكذا قد شرطوا يا من وعى
مطالبه بماله ، بلا امثرا
عليه اعنى سارقا قد علما
من مفصل الكف بلا تمويه
كما أتى حقا بنص النقل

باب حد قطاع الطريق

وحد قطاع الطريق قد اتى
فمن من المحاررين قتلا
ميننا انيك عنه يا فتى
مكافئا أو غيره فيما انجلا

واخذ المال قتل ثم صلب
والحد للقتل فقط قتل ذكر
من اخذ المال فقط فاليقطعوا
رجل يسار في مقام فرد
ومن اخاف منهموا السبيلا
ومن من المحاربين تابا
سقط حق الله عن ذى النمام

باب قتال اهل البغى

وهم أى البغاة قوم لهموا
على الامام خرجوا بين الورى
فيلازم الامام ان يراسيلا
يكشف شبهة ورد مظلمة
فأوا والا فالامام حقا

منعة وشوكة قد علموا
بغيا بتأويل يسوغ قررا
من قد بغوا وان يزيل المشكلا
فان هموا اعنى البغاة الظلمة
قاتلهم حتى يفيؤا صدقا

باب حكم المرتد

وكل مرتد عن الاسلام
يدعى ثلاثة من الايام
وضيقوا عليه ان لم يسلم
توبة من يسب خلاق الملا
كذلك من ردتته تكررت

طوعا وقد كلف فى الانام
اليه حقا جاء بانتظام
قتل بالسيف لنص قد نى
أو مرسلا لرينا لن تقبلا
با قتله بكل حال قد ثبت

كتاب الاطعمة

كل طعام طاهر غير مضر
ولا يحل نجس قطعا كدم
وحیوان البر فی البریة
أیضا وما ینهس بالانساب
لا ضبع والطیر حرم منه
وذلك كالعقاب والبازی
ما یأكل الاجیاف كالنصور
وهكذا مستخبث عند العرب
كقنفذ وفأرة وحییه
كذا حرام كل ما تولدا
یباح والاصل به الحل ذكر
ومیتة وما یضرنا كسم
مباح الا الحمر الاهییه
كالذئب والثعلب والكلاب
ما صاد بالمخلب فاعلمنه
والصقر حکما بان للذکی
ورخم یحرم فی المشهور
ذوی الیسار یافقی فالیجتنب
والحشرات جاء عن جلییه
من غیر ما کول وما کول بسدا

فصل

وحل صید البحر غیر ضفدع
وحل للمضطر مما قد حرم
ضیافة من مسلم لمسلم
لکنها یوما ولیلة فقط
وغیر حیه وتسماح فع
ما سد قوۃ له قل غیر سم
مر به فی قریة حتم نمی
وسنة ثلاثة بلا غلط

باب الذکاة

ولا یباح حیوان قدرا
الا جرادا سمکا تجلا
فی الماء ذا یحل یا خلیلی
علیه الا بذکاة قررا
وهكذا ما لا یعیش الا
بلا ذکاة خذہ عن دلیل

شروطها اعني الزكاة قد أتت
أهلية المذكي فيما نقلنا
مسلماً أو من ذى كتاب حقاً
ولا تباح عند ذى العرفان
وعابد الاوثان والمرتد
وآلة الزكاة وهي فى البشر
وقطع حلقوم مرء انحتم
توحشت كصيد أو كواقع
وان وجدت راسه فى الماء
وعند ذبح قول بسم الله
وهى هنا تسقط سهوا فاعتمد

أربعة خذ عدها اذ ذكرت
بأن يكون فى الانام عاقلاً
شرعاً ولو قد كان ذا مراهقاً
ذبيحة المجنون والسكران
ولا المجوس عند أهل الرشد
كل محدد سوى سن ظفر
ذكاة ما عجز عنه من نعم
فى البئر يكفى جرحه يا سامع
ونحوه حرم بلا امتراء
من ذابح بان بلا اشتباه
ما سقطت جهلاً ولا ممن عمد

باب الصيد

وكل مقتول بالاصطياد
فى الشرع الا بشروط عدها
كون الذى قد صاده من أهل
والآلة كالألة الزكاة
وأن يكون صائد قد ارسل
جرحه بنفسه فقطلاً
الا اذا زجره فزاد

فلا يباح يا أخا الارشاد
أربعة خذها كما أعدها
ذكاة اعلم ذاك يا ذا الفضل
أو جارح معلم مواتى
آته قصدا فلو استرسلا
صيداً فلا تبحه يا من عقلا
فى عدوه بطلب فصادا

فقل يباح واليسم يا فتى
وهي هنا ما سقطت بحال
فتما لدى الارسال أو رمى اتى
فاحفظ هـذاك الله للمعالى

كتاب الايمان

ايماننا حرم بغير الله
أو بكلام الله أو بالمصحف
باحتشه كفارة قد وجبت
أولها كون اليمين انعقدت
حقا على مستقبل امكانه
حلف مختار بلا التباس
وغير مكره و غير جاهل
وقل يسن الحنث في اليمين
والمراء ان حرم في الانعام
ونحوه لا عرسه لم يحرم
كفارة اليمين في نص جلى
أو صفة لربنا الاله
فحالف بما يصح فاعرف
شروطها ثلاثة قد ذكرت
وهي التي بالقصد قطعاً عقدت
يعلم والثاني أخى كونه
ثالثها قل حنث غير ناسي
نصا اتى عن قدوة الافاضل
ان كان خيرا عند اهل الدين
ما حل من اماء او طعام
عليه ان فعله محتم
دليله قد جاء في حق تلى

فصل في كفارة اليمين

وهي على التخيير اطعام يرى
أو كسوة لهم تفى أو يعتق
ان لم يجد صدقا فبالانعام
يتابع الصيام فيها حتما
لعشرة تمسكوا بين الورى
رقبة مؤمنة فحققوا
صام ثلاثة من الايام
فخذ كلاما جاء غير معسى

باب جامع الايمان

فيها الى نية حالف رجع
ومع فقد نية الى سبب
ثم اذا عدم ذلك رجع
ومع فقد ذاك يا من عقله
وهو ثلاثة فقل شرعي
فاسم له في الشرع موضوع كذا
كالصوم فالطلق فيه ينصرف
اما لدى مجازه لم يغلب
فذا هو اللغوي والعرفي ما
قطعاً فغلب على حقيقة

هذا ان احتملها لفظ سمع
حلف وما هيجه ياذا الادب
قطعاً الى التعيين فيما يتبع
ارجع الى ما لاسم قد تناوله
ولغوي بعده عرفي
في لغة العرب هو الشرعي ذا
حقاً الى الشرع الصحيح فاعترف
على حقيقة له في العرب
مجازه مشتهر اذ علمنا
له لدى الانام كالظعينة

باب النذر

والنذر لا يصح الا ان اتى
فحيث جاء النذر للتبرر
كان شفى الله أخى من الاذى
فوجد الشرط فالزمه الوفا
الا اذا نذر أن يصداقاً
أو بسمى منه قد زاد على
بصوم شهر يلزم التسابع

من امرء تكليفه قد ثبتا
كالحجج والصلاة في المقرر
فللاله ربنا على كذا
بذره كما اتى بلا خفا
بكل ماله على ما حققا
ثلثه فالمجزىء ثلث عقلا
لا نذر أيام لدينا فاسمعوا

كتاب القضاء

وعند أهل العلم والدرايه
ويلزم الامام نصب قاضي
فاليذل الجهد لهذا الشأن
افضل من يجد علما فضلا
ولاية الحكم فحيث صحت
فصل الخصومات واخذ الحق
ونظرا في مال غير مرشد
ونحوه من كل ما قد اندرج
واشترط هديت كون قاض ذكرا
اسلم عدلا ناطقا مجتهدا
ان القضا فرض على الكفاية
في كل اقليم بحكم ماضي
حقا ويختار من الانسان
وورعا احرى به ان يعدلا
شرعا وعمت يا فتى أفادت
ودفعه لربه في الخلق
حجرا على من يستحقه اهتدى
تحت ولاية له بلا حرج
مكلفا حرا سميعا مبصرا
ولو بمذهب امامه اهتدى

باب اداب القاضي

وسن كون قاض لينا بلا
من غير عنف ذا تأن فطنا
وواجب عليه في المنقول
ولحظه ولفظه أيضا وفي
حرم عليه الحكم حال غضب
أو وهو في شدة هم أو ظما
أو حال برد مؤلم أو ملل
ضعف وكونه قويا في الملا
عفا حلما فاحفظوا ما بينا
تسوية الخصمين في دخول
مجلسه حقأتي عن منصف
كثيرا وحقن بغير كذب
أو سغب أو وسن قد علما
أو حال حر مزعج أو كسل

وحكمه اذا أصاب فيها
وتحرم الرشوة والهديه
الا من امرء يهادى القاضى
ولا حكمة لهذا المهدي
وحكمه لنفسه لا يمثال
يصح يا صاح فكن فقيها
عليه فى الشريعة المرضيه
قبل ولاية له فى الماضى
فأخذها له كمفت يهدى
قطعا ولا لكل من لا تقبل

باب طريق الحكم وصفته

اذا أقر المدعى عليه
فليحكم القاضى له على المقر
للمدعى يقول ان كان لكا
ان أشئت احضرها فان احضرها
والمدعى ان قال مالى فى الورى
ان له حلف على الخصم على
احلافه احلفه وان ابى
للخصم بالدعوى بلا تمويه
حقا وان انكر فافهم ما ذكر
بينة فى الناس يا من اشتكى
سمعها وحكم القاضى بها
بينة اعلسه قاض يرى
وصف جوابه وذا ان سأل
قضى عليه بنكول كتبنا

فصل

لصحة الدعوى اشترط سمعا
الا بما قد صححوه لو جهل
فكل من قد ادعى عقدا ذكر
فليذكرن اسبابه واعتبرا
تحريرها حقا وعلم المدعى
مثاله وصية فيما نقل
شروطه حقا وارثا فى البشر
عدالة للينيات ظاهرا

وباطنا أيضا ومن قد جهلت
سأل عنها القاضي قل ان علما
عدالة له بيانها ثبت
عدالة فليعملن واليحكمما
تركبة يكفى بها عدلان
كالجرح أو معرفة الانسان
قاض على الغائب قطعاً يحكم
لكن بحق ثابت يافهم

باب كتاب القاضي الى القاضي

والكتب من قاض الى قاض قبل
وهكذا فيما به قد حكما
لم يقبلوا فيما لديه ثبتا
وهو بأن يكون في مسافة
وعندنا كتابه لا يقبل
في كل حق آدمي قد عقل
فطلب التنفيذ ممن فهمها
الا بشرط فاعلمننه يا فتى
قصر فبالقبول لا تخافت
الا بشاهدين فيما يعقل

باب القسمة

وكل ملك قسمة فيه ضرر
فقسمة ما جاز الا برضا
مثاله دور صغار وشجر
وكل ما ليس بقسمة ضرر
مثاله دور كبار علمت
بطلب الاخير من بين الوري
ليست بيع وهي شرعا تلزم
او فيه رد عوض بين البشر
الشركاء في مقيال يرتضى
منفرد وذي كبيع يعتبر
ولا به لعوض رد ظهر
فيجير الشريك مثل ما ثبت
وهذه القسمة افراز يرى
بعد تمامها على ما يفهم

باب الدعاوى والبيانات

دعوى وانكار بلا تردد
كونهما من جائز التصرف
بان مستحقها بالحلف
الا اذا كانت لهذا بينه
وان اقام كل خصم بينه
بينه الداخل تلغى ههنا
مشتراط في ذين عند من هدى
عين اذا تداعياها فاعرف
من هي في ييد له فاعترف
فانما يقضى له بالبينه
فخارج مقدم بالبينه
فهكذا قد جاءنا مذهبا

كتاب الشهادات

واعلم بان تحمل الشهادة
لكنها في غير حق ربنا
على الذى من السورى تحملا
مضرة في جسمه او ماله
كتمانها حرمه يا من اهتدى
الا بما يعلمه برؤية
وذى بما عرفانه تعذر
ذكر شروط لزمت لعقد
فرض اكتفاء فاحفظ الافادة
أداؤها ياذا النهى تعيننا
اذ تدعى مع اقتداره بلا
أو ضرر في عرضه أو اهله
وهكذا فحرض أن يشهدا
أو بسامعه او استفاضة
بدونها كسب واعتبرا
من شاهد به بغير رد

فصل

في شاهد يشترط الاسلام
لكن بخط اخرس قل تقبل
واشترط لها عدالة لها اعتبار
عقل بلوغ حفظ الكلام
ومن مفيق فاقبلوا اذ يعقل
شيئا ان الصلاح فيما قد خبر

وهو أدا الفروض بالرواتب وترك ما حرم قل يا صاحبي
وذا كما نصوا بأن لا يفعلوا كبيرة ولا يداوم على
صغيرة والثاني استعمال مروءة وهي كما قد قالوا
بفعل ما زان الفتى وجمله وترك ما يشينه ان فعله

باب موانع الشهادة وعدد الشهود

شهادة الفروع للاصول مردودة كالعكس في المنقول
وهكذا من احد الزوجين لزوجه فاردد بغير مين
عليهما تقبل لا ممن يجز نفعاله او عنه يدفع الضرر
وهكذا شهادة الشخص على عدوه ياذا العلاءن تقبلا

فصل

وفي الزنا قطعاً واقرار به لا بد من اربعة قاتبيه
واشترط لدعوى الفقر ممن عرفا ثروة ثلاثة يا ذا الوفا
وفي بقية الحدود والقود انكحة كذا وكل ما ورد
ليس بمال قل ولا مال قصد به وكان ذلك حين ما وجد
من كل ما يطلع الرجال عليه غالباً كما قد قالوا
يقبل فيه رجلان فاعتمد والمال قل وما به المال قصد
فرجلان فيه يقبل وقل أو رجل وامرأتان او رجل
في الناس عدل مع يمين المدعى دليله بغير شك قد وعى
وكل ما عليه في الغالب لا يطلع الرجال ذا فيما انجلا

مثل عيوب للنساء يا فتى
والحيض والرضاع واستهلال
تحت ثيابهن حكما قد اتى
ونحوه فاقبل بلا اشكال
امرأة عدلا ويكفي رجل
عدل وذا لا شك فهو الحمل

فصل

تقبل في الشرع شهادة على
كتاب حاكم الى قاض يرى
شهادة الاصل بموت أو مرض
او غاب اصل غيبة قد بلغت
والفرع لا يشهد فيما قررا
او سمع الاصل بلا التباس
او ذا عزاها في الوري الى سبب
شهادة ما به قد قبلا
حكم بها اشترط له تعذرا
بجسمه قل أوله خوف عرض
مسافة القصر بنص قد نبت
الا ان استرعاه اصل خبرا
يشهد عند حاكم في الناس
كيع او اجارة يا ذا الادب

باب اليمين في الدعاوى

عبادة حد ففي ما الفوا
ستحلف الانسان فيما قد نمي
سوى نكاح رجعة ونسب
وانما يميننا المشروعه
قد ذكروا في ذين لا يستحلف
في كل حيق في الوري لآدمي
ونحوها مما بدا في الكتب
بالله فهي عندنا المسموعه

كتاب الاقرار

يصح طوعا من مكلف يرى
كذا من المريض لا بمال
ليس بمجبور عليه في الوري
لوارث بان بلا اشكال

وذا اذا أقر بالصدّاق لها صدّاق المثل بالزوجية
 لعرضه فقل بلا اختلاق وان أقر رجل بنسب
 لامنّه بالاقرار في البرية في الناس انه ابنه فاثبتا
 مجنون او طفل خفي النسب ورثه منه وان ادعى على
 نسبه وان يكن ذا ميتا وقوله ألف له على لا
 شخص بشيء فافر فاقبلا الزمه لا ان قال قد قضيته
 تلزمني ونحوه ياذا العلاء فقله لا ان قال قد قضيته
 متصلا فافهم لما املتته فقله لكن بالحلف
 ما لم تكن بينة أو يعترف بسبب الحق الذي به اعترف
 طوعا فلا يقبل عند من عرف

فصل

بقبض ان أقر او اقباض او هبة او نحوها في الماضي
 وبعد ذا الاقرار حيث عقلا انكر هذا القبض ثم سأل
 ان يحلف الخصم له فذا له تحليفه فع لما انقله
 ومن بمجهول لشخص قد أقر ثم ابى التفسير حقا يعتبر
 يحبس حتى يفتى يفسره تفسيره اقبله بما قد ذكره
 من حق شفعة ومال قررا كذا بكلب نفعه ما حظرا
 او حد قذف هكذا قد فصلا تفسيره بغير ذا لن يقبلا
 هذا تمام ما اردت نظمه وما قصدت جمعه ورسومه
 في الفقه من كلام اهل العلم مختصرا مقتصرا بنظمي

والحمد للمهيمن الوهاب
ثم الصلاة والسلام ما همع
على النبي الهاشمي المصطفى
وتابع قفنا سنيل البره
النها مسبب الاسباب
غيث وما بدر التمام قد طلع
والله وصحه أهل الوفا
وكل من لي قد دعا بالمغفرة



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذي فقه من شاء من عباده ، ووفقه لسلوك سبيل مراده ،
وصلى الله على من سن السنن واحكم الاحكام ودعى الى توحيد ربه
وافراده ، سيدنا محمد وعلى آله واصحابه ، الذين ساروا بسيرته
ودانوا بمحبته ووداده ، وسلم تسليما كثيرا ، اما بعد فان الاخ المكرم ،
والهامم المحترم ، الشيخ الفاضل سليمان بن عطية ، قد عرض على هذه
الارجوزة الوجيزة فأجلت النظر فيها، واستشرفت مغانيها ومعانيها فوجدتها
كما قيل :

كل جزء من محاسنها كائن من حسناتها مثلا

قد وسمها بروضة المرتاد ، لنظم مهمات الزاد ، فهو اسم طابق المسمى
يكاد لوضوحها يفهمها الامى ويبصرها الاعمى ، فله دره من ناظم جمع فيها
ما أراد ايراده ، ونمقها على أحسن أسلوب اراده ، حتى صفى زلالها ،
وتفىء ظلالها ، فقام مناد الصلاح ، على منابر ابوابها فى المساء والصباح ،
ينادى حى على الفلاح ، بمثل هذاتطيب النفوس الزكية وترتاح ، يا لها
من روضة يانعة الثمار ، عابقة الازهار ، مبدرة الاقمار ، مطردة
الانهار ، عجالة لمبتدىء ، وتذكرة لمتتهى ، تغنيك فى الاسفار ، للتذكر
عن حمل الاسفار الكبار ، فجزى الله ناظمها خيرا ، وأعظم له أجرا ، ووفقنا

واياه لصالح الاعمال ، ومن علينا وعليه بالنية الخالصة في الاقوال والافعال انه
على ذلك تقدير وبالاجابة جدير قاله مملية الفقير الى الله تعالى عبد الله بن
صالح الخليفى وصلى الله على محمد وعلى آله وصحبه وسلم ، فى ٢٥ من
شوال سنة ١٣٥٢ كته عن امره . صالح العلى الطويرب

وقرظها أيضا الشيخ العمدة والفهامة القدوة ذى الاخلاق البهية والصفات
المرضية شيخنا الشيخ عبد الله بن سليمان آل بلهيد . رحمه الله تعالى

بسم الله الرحمن الرحيم

حمدا لمن أحكم الاحكام ، وبين الحلال والحرام ، وتعد الثقيلين
بمتابعة سيد الانام ، وصلى الله على سيدنا ونبينا محمد وعلى آله وصحبه
وسلم ، وبعد فان الاخ المكرم والاديب الاريب المحترم الشيخ الفاضل سليمان
ابن عطية قد عرض على هذه الارجوزة المسماة روضة المرتاد لنظم مهمات
الزاد فدقت النظر فى عباراتها ، وانتظام رموزها واشاراتها ، فوجدتها
محكمة المباني ، وافية المعانى ، مع اختصارها ، عجالة ما احلاها ،
وتذكرة ما اجلاها فجزى الله ناظمها خيرا على همته ووقفنا واياه لموجبات
رحمته انه على ذلك تقدير وبالاجابة جدير ، قال ذلك واملاه الفقير الى
مولاه عبد الله بن سليمان آل بلهيد وصلى الله على محمد وعلى آله
وصحبه ، ١٠ رجب سنة ١٣٥٣ كته عن امره صالح العلى الطويرب وصلى
الله على محمد وآله وصحبه وسلم .